الخدع

هناك مشكلة مادة جدية معروضة للنشر والتي اتضح أخيراً أنها خدعة. كما أن هناك أسبلاً عديدة جعلت الصحف و المذيعين يفوزون بحصتهم العادلة للقصص الوهمية أو الخدع؛ ولعل أحد الأسباب الرئيسة أن القصص الجيدة أو الصور هي ذات عائد مالي . إن تخفيضات عدد الموظفين مع ارتفاع في إسهامات الجمهور جعل العديد منهم الآن يحملون كاميرات رقمية بجودة عالية نسبياً وبصورة منتظمة ، و الفيديوهات المدمجة بهواتفهم والعديد من الصور أو مقاطع الفيلم لأحداث هامة الآن مستخدمة بشكل دوري من قبل وسائل الإعلام و يمكن لهذا أن يقود عديمي الضمير لأن يرسلوا صوراً مزيفة، وبالفعل فإن كلاً من مجلة (***القارديان***) و كذلك مجلة (***إسكايتيفي***) قد كانتا ضحية لهذا النوع في مارس 2006عندما نشرتا خبراً عن نار كثيفة بصورة خرافية في مدينة دوسيت ولقد نشرتا القصة مصاحبة بصورة ثبت مؤخراً أنها نار صحراء في ولاية مونتانا المتحدة حدثت قبل ست سنوات .حيث أوضحتا القصة للقراء في الأسبوع التالي، كما أبان **إيانمايس** محرر الصحيفة لقراء (***القارديان***) أنها انتزعت الصورة من تغطية أنباء متداولة على (***سكاي تي في***) و التي قد استقبلت الصورة من مشاهد صور الأحداث ، كذلك صرح السيد إيان أن **:**تقرير (***القارديان***) عنون الصورة و قال أن الحيوانات البرية كانت تبدو في شكل صورة ظلية ذات لون برتقالي لامع في صورة مأخوذة بواسطة سكان محليين غادروا لحماية أنفسهم ؛ في الواقع الحيوانات البرية هي الأيائل كالتي أخبر عنها مؤخراً أحد مراسلي اليوم بأنها نادراً ما ترى في مدينة دوسيت . حيث قال**:** يمكنني التعاطف مع كلٍ من تلفزيون (***سكاي***) ومجلة (***القارديان***) و مكتبة صور (***القارديان***) لتداولها لهذه الصورة للتحدث عن إثارة ذروة اللحظة . كما كانت قصة القارديان جلية، فإن حريق مدينة دوسيت كان قصة كبيرة ، حيث يجب على السكان بالمنطقة أن يخلوها لأجل السلامة ؛ و لجعل ذلك الحريق تحت السيطرة أخذت 170طافئة حرائق من مدينة دوسيت و المناطق المجاورة لهامشير ، كما عرضت (***سكاي***) الصور مرتين مساء الأحدوقال أيضاً **:**أخبرني الناطق الرسمي :"أنها كانت إحدى الصور العديدة المرسلة بواسطة المشاهدين التي قد نشرناها و قمنا بسحبها فوراً ، وكان لزاماً علينا أن نضمن أن صور البريد التي أرسلت بواسطة المشاهدين حقيقية ، لكن لا مفر من هذا في بيئة إخبارية لإقتحام سريع لمثل هذه الصور التي تفلت من حين لآخر إلى أبعد من

عمليات المراقبة و حفظ التوازن الذي وضعناه في المكان كان أيضاً الإكتشاف متأخراً جداً ليحفظ من إيقاع الضحية في الخدعة .

(http://www.guardian.co.uk/print/0,,329443399-103677,00.html(accessed in May 2006)

في الواقع فإن الصورة قد أخذت في السادس من شهر أغسطس 2000في المفترق الغربي من نهر بتروت و مونتانا ، حيث كان جون إم كولجان هو المصور و محلل سلوك الحريق في خدمة حريق ألسكا حسب إدلاء أحد مراسلي السيد مايس

توازي المادة

لابد من الحذر عند التعامل مع المطبوعات حول أي من البنود في الصفحة يمكن أن تكون بجانب البنود الأخرى؛ على سبيل المثال ، فإن قصة البنائين الوهميين بجانب إعلان لشركة بناء محلية محترمة يمكن أن تجلب شكاوى دون ريب.كما تحتاج أيضآ صورة بارزة لشخص محلي بجانب عنوان عريض لقانون جنائي للتثبت بأن كلاهما لا يمكن ربطهما بالصدفة.

معالجة الصور

أصبحت معالجة الصور شيئاً ممكناً بشكل دائم ، بل جعلتها برمجيات الحاسوب الحديثة سهلة جداً و مغرية لتعمل لأجل الصحف و المجلات بغُطِ ي هذا الموضوع من وجهة نظرأخلاقية في الفصل الخامس، بل ينبغي أن يُشار إليه هنا كتذكرة بأنه شيئ غير أخلاقي ، ليس فقط لمعالجة محتوى الصورة بل لأن تضغط أو تمدد الصورة أيضاً بغرض جعلها مساحة مناسبة ؛فجعل الشخص يبدو أسمن أو أنحف مما هو عليه فإنهم بالفعل يشوهون الحقيقة و ربط أيضاً يسيئون لموضوع الصورة.هناك العديد من القضايا التي لا تنطبق على الطباعة . إن استخدام الفيديو و الصوت يجعل التلفاز و الراديو وسائل إعلام أكثر عجالة و إن توثيق تدقيقهم بواسطة القانون يجعل حاجتهم لأن يكونوا أخلاقيين أقوى بكثير.

عرض مادة للبث

تنقل الإذاعة مشاكلها الخاصة بلغة عرض الحزم الأخبارية،فمثلما تحتاج الصحف إلى عناوين رئيسة لمسرحية ذات ضجة و صيحة ، فإن المذيعين يحتاجون لأن ينتزعوا إنتباه المشاهدين لذا،فإن الصور الجيدة هي أسهل طريقة و أكثرجاذبية على التلفاز .غالباً ما يحاول محرروالإذاعة أن ينشئوا دراما يبدو وجودها في لقطات الفيلم سواء كان هذا الوجود فعلياً أم لا و ذلك لشدة الحاجة لتزويد متعة الفيلم ليتماشى مع تقارير الأخبار ، كما أن هناك آخرين مدركون لذلك و يمكنهم أيضاً معالجتها .على سبيل المثالفإن فيلماً مصوراً من مجلس العموم يظهر الإبتسامة غالباً ، ويكون داعماً لتشكيل السياسيين بجانب من يتحدثنكون دائماً نحن و الأشخاص الموجودون بالمجلس فقط من نزدحم حول المتحدثين أمام المنصة ، فمثل هذا يجعل اللقطة تبدو أفضل للتلفاز.حيث تزود تغطية الكوارث تغطية صور ممتازة، ويكون النقاش الأخلاقي الوحيد عن كيفية تغطيتها.كما يعرض التلفاز أنباء أجنبية في الغالب ،ليس لأنه يرغب في إفادة المشاهدين بصفة خاصة بمثل هذه الأنباء،بل لأنها تعرض صوراً عظيمة.يبدو علينا أن نحصل على تغطية شاملة للأعاصير عندما تضرب الولايات المتحدة الأمريكية ،على سبيل المثال،لأن شبكات الولايات المتحدة هناك لتأخذ الصور، وهي التي تصنع تلفازاً جيداً ، و من ناحية أخرى تكون الصورة متاحة ورخيصةو معروضة بشكل درامي، و نادراً ما نرى صوراً لهذه الأعاصير كما تشق الكاريبي، حيث يتطلب هذا طاقماً سينمائياً ليرسل للخارج بصفة خاصة،و بتكلفة عالية.

إنتقديم الصور الجيدة أمرٌ ليس سهلاً لموضوعٍ مستندٍ لقضية.حيث أدرك السياسيون هذا الأمر منذ فترة طويلة و حاولوا ما بوسعهم كي يقدموا أفكاراً فوتوغرافية جذابة تقلل القضايا للصور التي يمكن أن تجذبالجماهير في كلٍ من التلفاز و حتى الصور .تحاول شركات (العلاقات العامة)ائماً أنتقدم أفكاراً بشكل فوتوغرافي بقدر المستطاع .كذلك نجد أن لهذا الأثر في تقليل النقاش السياسي لمستوى وفرة تبارز الحدث و الدراما،لكن دون إستيعاب أكثر للمبادئ الكامنة.كما

قد أصبحت مؤتمرات الحزب أماكن لهجوم حزب المعارضة أكثر من تطوير الأفكار ؛ لأن توليد الأفكار قد مُثِل في وسائل الإعلام كدراما سياسية أكثر من أنه نقاش سياسي ؛ حيث أصبحت الناقشات شجارات و الحوارات اشتباكات، و كذلك

أصبح تبادل الآراء العاطفية إنقسامات حزبية. قد أجبر التلفاز بواسطة منظميه على أنيكون نزيهاً ، و كثيراً ما يحتاج لأن يعرض قضية معقدة يعطي عنها معلومات مفصلة و يقدم رأيين أو ثلاثة آراء مختلفة محيطة بها خلال خلال 30ثانية(أو حتى خلال15ثانية)للحزم التي تحتاج أن تكون مثيرة و ذات جاذبية مرئية. قد تكون هذه الحزم دقيقة،لكن هل هي صادقة؟ علاوة على أنهم نادرآ ما يتمكنون من إخبار القصة كاملة عندما تكون مثل هذه الحزم غير متحيزة.

الاستجواب المباشر

هناك عددا من القضايا التي تهتم بمقابلة شخص ما بصورة مباشرة، حيث ينبغي أن يقضى أي وقت متاح قبل إجراء المقابلة الصحفية في عملية العمل، و بكل السبل الممكنة؛ هل حصلت على أسمائهم الحقيقية،و ما هي عناوينهم و لمَ تريد مقابلتهم؟لذا يحتاج الصحفي عندما يريد أن يجري مقابلة كهذه أن يتيقن بأن الشخص الذي سيقابله موافقاً على المقابلة.فأنا كأستاذ صحافة ،فإنني أطلب للمقابلة الصحفية من حين لآخر و كثيراً ما أصاب بالذهول من عدد الصحفيين الذينلم يلغوا بالاً لفحص وثائقي الدقيقة لأجل المقابلة. في العادة أجلس مع العديد من الناس في لجان عديدة و أمسك عناوين مختلفة تركز جميعها على الصحافة، لكنها تجلب ميول مختلف لردودي.كما أنه من حق الجمهور أن يعرف أي قبعة أرتديها في مقابلة صحفية خاصة.

من الضروري أن يضع الصحفي الشخص الذي تجرى عليه المقابلة الصحفية في خط الاستجواب الذي يجب أن يتبع ، و لعل مخططالإذاعةفقط ما هو مقبولاً بالنسبة للسياسي أو الشخص المعتاد على المقابلة التي من هذا القبيل ، بينما بالنسبة لمن ليس لديهم خبرة وسائل الإعلام على الإطلاق ، نجد أن الوصف الأكثر تفصيلاً لنوع الأسئلة التي ستسأل يعطيهمفرصة ليوفقوا إلى رد أكثر تركيزاً .

منحني جون سيرقنت المحرر السياسي لقناة أي تي إن منذ عام 2000 من مذكراته عشرة سنوات تخبر عن امرأة غابت عن الوعي أثناء الاستجواب، فهو لم يحدد إذا كانت مقابلة صحفية مباشرة , سوى أن توتر التلفاز يظهر بشكل فائق، على وجه الخصوص للذين لم يعتادوا عليه(سيرقنت2001:241).

و من غير المتوقع ، دُعيَ **قي قوما** خريج كونقو الذي ينتظر معاينة وظيفة، في برنامج عمل مباشر على أنباء (***هيئة الإذاعة البريطانية 24***)عرضابَدلاً من **قي كيوتي** خبير تقنية معلومات عن طريق خطأ في مقابلة تلفزيونية أخرى ؛في الواقع كانت صدمته أنه على التلفاز و دقدعي بدلاً من شخص اسمه الآخر واضحاً بسهولة منوجهه ، و من المرجح أن يكون عنصراً رئيساً لسلسة مستقبل كاملة للبرامج التلفزيونية.حيث كانت النتيجة أنه التقط نادي معجبين صغير و صنع مباراة تلفزيونية أخرى متضمنة عرض **جوناثان روس**,على الرغم من أنه سُئِل من اسمه من قبل مقدم البرنامج إلاَ أنَ الخطأ لم يتضح حتى جلس في الاستديو.

(http://www.24dash.com/content/news/viewNews.php?navID=3&NEWSid=6270(accessed19/7/06)).

من الضروري أيضاً أن يراجع المذيعون مادة الأرشيف للتأكد من أن الصورة التي تستخدم لتوضيح قصة ما هي للشخص الصحيح أو المبنى الصحيح، حيث أن اسم الملف الصحيح لا يعني أن الصورة أو الفيديو سيكونان صحيحين .

نهجان

اتخذت هيئة الإذاعةالبريطانيةخطاً هاماً على نهجان منذ تقرير **هوتون** ، حيث أن نهجان حول القضايا الجدلية قد أصبح الآن يرىكخطرٍفعليٍ . حيث يكون نهجان عندما يجري مقدم البرنامج مقابلات صحفية مع مراسل صاحب المحطة في الأستديو عن الموقف .كما يستخدم نهجان على نطاق واسع في الرياضة ، و كذلك يستخدم في الأخبار كطريقة لتجزئة صورة حديث مشوشة (غير واقعية) لرئيس مقدم البرنامج . على أي حال ،فإنها تعليقات مرتجلة**لأندرو قريقات ليث** في برنامج 6.7 am اليوم ، الذي أفضى في نهاية الأمر إلى وفاة دكتور ديفيد كيلي ، و كذلك أدى إلى استقالة شخصية بارزة من كبارهيئة الإذاعةالبريطانية .

و لعل مشكلة الحديث المرتجل حول قضية مثيرة للنزاع فإنه من السهل جداً أن يضل الشخص المقابل عن الحقيقة الدقيقة تحت الضغط إلى حد كبير ، حيث يصح هذا خصوصاً عندما تضاف عناصر أخرى ، كالبداية المبكرة او مقابلة عقب رحلة طويلة و مرهقة إلى موقع الأخبار .

9- قرار ما ينشر

الكاميرات الخفية و مكبرات الصوت ,...الخ

تُعتبر الكاميرات الخفية و مكبرات الصوت مشكلة ذات تأثير بشكل خاص على التلفاز و المزياع .و من الواضح أن استخدامهما يعتبر شكل تدخلي و مخادع على حد سواء . و من الجدير بالذكر أن هذاليس فقط لأن الكاميرات من المحتمل أن تكون تسجيل لمادة يحل مكان في منطقة خاصة على الأقل عندما يفكرون في موضوعاً خاصاً (و إن لم يكن الأمركذلك ، إذاً ما الغرض من استخدام الكاميرا الخفية؟)لا َ أن الشخص المعني أيضاً يكون مخدوعاً لأنهم يتصرفون بعدم مراعاة لمشاعر الآخرين إلى حد بعيد من شخصياتهم الإعتيادية . كما أن التعبير المطلق 'السماح بسقوط شعر شخص ما ، يوضح جلياً بأننا جميعاً نتفق على أن شخصياتنا تختلف تماماً عن الشخص الذي نفترضه عندما ندرك أنا بعيداً عن النظرة العامة .لذا, فإن من واجب الصحفيين عادة أن يجعلوا الأمر واضحاً للذين يخضعون للمقابلة الصحفية ، و كذلك أنهم يظهرون أمام الكاميرا و أن حديثهم سيكون مسجلاً . يمكن أن يبرر الإخفاق في هذا الفعل فقط بواسطة تسجيل قصة في المصلحة العامة و كذلك عندما تطلب معلومات من الممكن أن تجمع فقط بإستخدام هذه الطريقة .حيث تعتبر هذه الطريقةذات مرحلتين ؛ أولاً يجب على الصحفيين التأكد من أن الطريق الوحيد للحصول على أدلة أكثر لهذه القصة هو استخدام الكاميرات الخفية , و من ثم يجب أن يؤخذ القرار حول سواء كانت القصة في المصلحة العامة أم لا. كما أن على الصحفيين أن يمضوا قدماً فقط اذا أكد هذين السؤالين . كذلك من الضروري أن يمنح الإذن من قبل المحرر الصحفي في قضية هيئة الإذاعة البريطانية.

و من الجدير بالذكر أن تلفاز(***لجنة الشكاوى***) و (***ويب كام***) هما ليست كاميرات خفية للحديث المحكم , بل قد تسجلا الأشخاص دون إدراكهم و موافقتهم تماماً .كما ينبغي أن يجرى التدقيق حول حقوق الطبع و الإذن قبل أن يستخدم المقطع على كاميرا تلفذيون (***لجنة الشكاوى***).يمكن أيضا أن ترتفع هذه القضايا أثناء ما يعرف ب' العلامة بجانب الغارات'حيث تمارس من قبل الشرطة أو الخدمات الأمنية فيما يشهده الصحفي و طاقم الكاميرا.كثيراً ما يقود هذا للإعتقال عندما تكون الهوية مشكلة , لذا من الضروري الحذر عند التصوير .

الانتحار

لقد قدم (***أوفكوم***)جلياً بعضاً من القواعد في توجيهاته حول المناهج الإزاعية للانتحار و الضرر كما حذر أيضاً من مخاطر عرض المظاهرات و التعويذة(طرد الأرواح الشريرة)و السحر و الأشياء التي لا يفسرها العقل و كذلك التكهن . كل هذه الأشياء يفهم منها ظاهرياً على أنها واقع, لذا ينبه (***أوفكوم***)أيضاً على أن تعامل هذة الأشياء بموضوعية قانونية .

و من الضروري أن تعامل الأخبار الكاذبة و إعادة التنظيم بعناية بالغة. كما يجب أن تسمى دائماً بشكل واضح لكي لايتوهم المشاهد أنها واقعاً . و لعل من الحكمة التأكد من أن مكتبة مادة الأرشيف قد سميت بوضوح مثلها.

اختيار الموقع

يعتبر اختيار الموقع أيضاً أمراً ذا أهمية بالنسبة لصحفي الإذاعة من الناحيتين: المهنية و كذلك النظرة الأخلاقية و القانونية.حيث إن اختيار الخلفية و كذلك اختيار المشهد جزء من القصة ،يتطلبان عين الاعتبار.و يمكن أن يسبب اختيار خلفيتك بشكل خاطئ إلى الطعن في شخص ما.و بما أن الخلفية تدعم ما يقال، فبإمكانها أن تؤثر على حقيقة التقرير . و ربما يصح هذا لأي دعائم أو أزياء قد تستخدم. إن مشجعين مجموعة المسرحية الهذلية الواقعية سقوط الحمار الميت في قناة4في غرفة أخبار التلفاز شهدت عدة حلقات ملفوفة حول ألاعيب مشكوك فيها لطموح مراسل تلفاز الصحف الشعبية **داميان دي**,محاولاً أن يُهَر تقريره. قد اتهمه محرر أخباره في حادثة تستحق الذكر باستخدام دمية دب تبدو بشكل ضلالي كرمز رثاء في عدد من الحزم لكوارث حول العالم ,وذلك فقط ليكشف أن دمية الدب كانت بحقيبة داميان ,و لعل ذلك استعداداً للمهمة القادمة . و مع ذلك فإن محرر الأخبار لم يتمكن من صرفه من الخدمة بسبب هذا النهج غير الأخلاقي. حيث فكر **داميان**جيداً بإعتباره مراسل المحطة الأكثر شهرة بالمصلحة من جانب المدراء في عناصر المقابلة. يعتبر هذا تحريفاً للقصة بواسطة استخدام خبيث للدعائم و الخلفيات و الأزياء التي يجب أن تتجنب.حاول دائماً أن تضع الأشخاص في بيئتهم الطبيعية فمثلاً ,اذا كانت القصة عن عمل الأشخاص , فالأوجب أن تصورهم في أماكن عملهم, و كذلك يكون المنزل مناسباً إذا كانت القصة تتحدث عن أسرهم.

أصوات الخلفيات و المؤثرات الصوتية

يمكن للمراسل الصحفي إضافة مؤثرات صوتية أو حتى موسيقة خلفية للتقرير علاوة على المقابلة الصحفية المباشرة , حيث يتطلب ذلك اهتمام بالغ . كما أن ادخال مؤثرات صوتية غير ملائمة أو مقاطع فيديو المكتبة يمكن أن تعطي طابعاً غير صحيح و كذلك إنحدار المقابلة لطريق أو لآخر . كما أن عزف موسيقى' الشر' في نهاية الأحداث يمكن أن يرجع التقرير إلى التمثيل الصامت حيثما يظهر 'السوء' , بل ينبغي أخذ الحذر بأن أكثر المؤثرات غير الملحوظة ليست لديها نفس النتيجة .و من ناحية أخرى ربما يتطلب شيئاً من مستوى الواقعية.وكذلك قد يتعذر تسجيل مقابلة على المذياع عن اغلاق شركة سياحة من نفس البركة المزدحمة؛ لأن الإزعاج يمنعنا من سماع الموضوع. لكن نجد أن القيام بتسجيل مسارات في الخلفية و إضافة قليلاً من الصدى للمقابلة يستعيد الحقيقة .و لعل صوت العصافير و كذلك ضحك الأطفال المضاف إلى موضوع مصلحة إنسانية عن الصيف القادم ربما تعطي الأشياء بريقاً , و لكن ربما تعطي مؤثرات صوتية أخرىطابع خاطئ تماماً .

و من الضروري أن تعزف مادة الإرشيف للصوت و الفيديو كذلك بشكل واضح بقدر ما يمكن .كما ينبغي علينا التأكد من أن مادتنا التي قد نشاهدها على الشاشة هي ليست حدثاً مباشراً , بل أصلها في الماضي , و لعل وضعها كمادة مكتبة بتعليق بسيط يكون كافياً .

قضايا الإنترنت

تعتبر صحافة الإنترنت جديدة نسبياً إلاَ أنها بالفعل تقيم قضاياها الخاصةرغماً عن أولئك الذين يفضلون رؤية هذا كأرض بكر و نظيفة و حدود جديدة, حيث يذهب هناك كل شئ بلا قوانين.

إن (***ويب لوقز***) صحافة المواطن و كذلك التفاعلية هما العنصران الرئيسان لأخبار الإنترنت ,حيث يجلب ذلك مشاكل خاصة للذين يتعاملون مع مواقع الويب. و من الضروري أن يتأكد المشرف أن المادة المقدمة (المعروضة)بفعالية ،هي مناسبة قبل نشرها، و كذلك بنفس النهج أثناء خطابات القراء. كما أن هناك قضية أخرى لمواقع الويب و هي الرابط الذي يأخذ القراء إلى مواقع أخرى . كما يمكن للروابط المباشرة أن تزود بمحتوى إضافي للمتصفحات و كذلك فإنها تحسن تجاربها . حيث

9- قرارماينشر

أن هذه الروابط تعطي معلومات أوفر بكثير من موقع ويب الصفحة الرئيسة, كما أن تقرير الأخبار لمبادرة حكومة جديدة يربط القراء بالتقرير الخاص بالحكومة و أيضآ يمكن أن تضيف هجومات المعارضة عليه عمقاً أبعد بكثير من تقرير الأخبار المباشرة ، فربما يكون أكثر ميطلبه القراء، إلا َ أنه يعطيهم الخيار على كلٍ ,فإن روابط المواقع لتي تعقد بعيداً عن سياسة المزوديناالمعتادة تحتاج للتعامل بحذر. على سبيل المثال, فإن قصة النازيين الحديثين التي تأخذ القراء إلى موقع نازي حديث قد يكون رابطاً بعيداً تماماً .كما توجد ضرورة لأخذ القرارات قبل صنع الرابط, و ذلك حسب سياسة الموقع المحددة مسبقاً .

يعتبر خطر تحديد بانوراما في قضايا التشهير قضية جديدة تواجه الصحف التقليدية و مواقع أخبار الإنترنت . فمن الواجب أن يُدرك الأشخاص أن المادة المنشورة هي عنهم, وأن ذلك أحد الأشياء التي يجب أن تبرهنها شكوى التشهير, و لعل ذلك يسهل في حال نشر اسم أو هوية واضحة. استخدم **آشلي كول** لاعب الكرة في صحيفتي (***زا صن و نيوز أوف زا ويرد***) للتشهير عقب استخدامهما لصورة رجلين إدعت الصحف أنهما مشتركان في طقوس الشذوذ الجنسي بتضليل وجهيهما لإخفاء هويتهما .صرح محامي لاعب الكرة بأنهما سيقدمان الشهود الذين إعتقدوا أن الشخص الذي كان بالصورة هو **آشلي كول** بعد العمل على الإنترنت و إيجاد نسخة لهذه الصورة.كما أخبر صحافة (***قازيت***) قائلآ:'اعتقد أنه يجب أن ينبه الصحفيون بأن الأنترنت هو أداة قوية لا يمكن أن تنشر فيها بشكل إيجابي ما لم تكن متأكداً من حقائقك تماماً ' حيث أنهم في هذه القضية كانوا غير متأكدين من حقائقهم التي كانت خاطئة.كما وافقت الصحيفة على تسوية مجموعة من الأضرار(بونسفورد2006:1).

قراءة إضافية و مادة دعم

لابد من فهم عملية الإنتاج للطباعة و الإرسال بغرض الفهم الجيد لقضايا الأخلاق المهنية التي تنشأ عنهاحيث يمكن أيضاً لكتب الإنتاج الجيدة أن تساعد على ذلك الفهمكما قد غُطِيَت ممارسة تصميم الطباعة و التحرير في كتابي **كرستفروست**(2003)التصميم للصحف و المجلات (**روتلدجوأبنقدون**) كما أن إنتاج الإذاعة قد غطي بواسطة عدد من الكتب , لكن أشهرها حتى الآن(***قاري هدسون و سارة رولانس***) (2007)كتيب صحافة الإذاعة(***بيرسون ,هارلو***)

الفصل العاشر

الذوق والأدب؛ الضرر و الإستفزاز

- يناقش هذا الفصل قضية الضرر و الإستفزاز المعقدة,موضحاً :

- ما الذي يسبب الجريمة.
- كيف يمكننا تعريف القضايا الأخلاقية ذات العلاقة بإرتكاب الإستفزاز.
- و كذلك أهمية المشاهدين عند مشاهدة الإستفزاز.

تعتبر حرية التعبير هي إحدى الحقوق الأساسية و الفعالة التي تسمح لنا أن نصرح بما نشاء.على أي حال, قد يكون هناك حقوق ينبغي أن توضع لهذه الحرية و التي قد تطرقت لبعض منها بالفعل. ربماتحتاج سمعة الشخص أن نضع حداً لما نقوله؛ و ربماتكون رغبتنا في إخبار الحقيقة حداً آخر. و مع كل ذلك, إذا كان لدينا حرية التعبير,إذاً لدينا الحق للكذب؛ لكن الكذب لا يؤدي إلى ثقة المستهلكين فيما يكتبه الصحفيون, لذا يجب أن يكون هناك قيود لحرية التعبير.

إن نطاق الذوق و الأدب هو أحد الحدود الرئيسة لحرية الحديث. كما تعرف قضية الضرر و الإستفزاز في بعض الأحيان على أنها تشمل قضايا مثل التعدي و الجنس و العنف و اللغة السيئة , و هي ذات شأن خاص للمذيعين, بينما لا يعني ذلك أن الصحف و المجلات ليس من الضرورة أن تشغل نفسها بهذه القضية على الإطلاق. حيث نجد أن الغالبية القصوى للشكاوى المستقلة بواسطة المذيعينو التي تشمل هذه القضايا هي عن برامج الدراما أو وسائل التقنية الأخرى , لكن لا زالت وسائل الإعلام الإخبارية تحتاج لأخذ الحذر حول تصوير العنف, سواء كان من منطقة حرب أو حادث طريق , و كذلك إذا كانت عن التعدي أو اللغة السيئة. من المحتمل أن تكون الصور هي أكبر قضية قلق هنا , فإذا كانت للطبع أو للإرسال فإنها تحمل إمكانية أكبر لإزعاج القراء أو المشاهدون أكثر من الحالة الطبيعية للنص. كما يمكن للعديد من الصور أن تكون مسيئة,فالعديد من صور الفوز الممنوح من حرب فيتنام تضمنت صوراً صارخة و مزعجة حيث وجد منها العديد الإزعاج و الإساءة.كما أن صور إعدام شرطي شارع الرئيس، و هروب الفتاة العارية من غارة نابالم اُستخدمت بشكل واسع من حين لآخر و التصقت في عقلي بشكل راسخ, فإنها قد أساءت بالطريقة التي تسيء أي صورة عنف أو دمار, لكنها تحدثت عن الحرب و ما عنته كأنها أديرت بأفضلِ الكتاب.

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز

فنجد أن موضوع الذوق والحشمة كله محفوفاً بالجدل. حيث إن هذا نطاق تعبير حر في مجتمع حر يرسل إشارات تحذير أسرع من أي شئ آخر. إذا لم تستخدم صورة أو نص على أنه يسئ إلى قسم من الجمهور, إلى أين ينتهي هذا المبدأ؟إذا كان مسموحاً للمحررين و مقدمي البرامج أن يحكموا ضد استخدام هذه الصورة أو ذاك الإقتباس,اذاً لمَ يكون خطأ أن تفعل الحكومة نفس الشئ؟ , **لجودثأدر** هنا رأي مجدي بأن'ليس لأي شخص آخر الحق في أن يقرر ما يمكنني قراءته' فما قد يعمل ضد الرقابة الحكومية قد لا يعمل في النطاقات حيث يقرر الآخرون بالفعل و بالضرورة فيما بين المتنافسين على مساحة محددة'(1992:78).

يمكن لأي شخص أن يشكل منشورهم الخاص و كذلك يصنع قراراتهم الخاصة فيما ينشر و ما لا ينشر فيها على الأقل بشكل نظري, على الرغم من أن هناك قوانين لتغطية ما ينشر و ما لا ينشر في نطاق الذوق و الحشمة الجيد في المملكة المتحدة.

قوانين منشورات الفاحشة لعام1959 و 1964 و قوانين العلاقات الجنسية لعام1976 و كذلك قوانين الإذاعة لعام 1996 و1996و أيضاً قانون النظام العام لعام 1986 و سب الأديان مثلما أمن عليه في قانون تعديل قانون التشهير لعام1888 فإنها فقط بعض من القوانين التي تحدد ما يمكن أن ينشر أو يزاع في محاولة لتجنب تسبب الجريمة.(انظر أي كتاب قانون لفرانسيس لوين للصحفيين و الآتي قريباً).لقد حُرِرَت الصور الجنسية الواضحة و النصوص في بريطانيا بكثرة لأنها أقرب للإساءة. و كذلك فإن صور الموت و العنف قد عوملت بحذر للخوف من إحباط المستهلكين.على كلٍ ,فإن الأشخاص يمكن أن يساءوا فقط بواسطة بعض الأفكار التي يصنعها السياسيون للأمام, و عليه , هل تحرر هذه الأفكار أيضاً لحماية الأشخاص؟ و إذا لم يكن كذلكفلِمَ هناك حماية من الجريمة العاطفية دون الجريمة العقلية؟.

يمكن أن توضع قضايا الذوق و الحشمة تحت عدد من العناوين مثل: الفاحشة و العصيان و كذلك التجيف و العنف و اللغة السيئة و أيضاً الجنس و الصور المصورة واضحة أو صور الفيديو(كصور الموت) و التعصب و كذلك التعري. في كل المجالات المذكورة أعلاه يكن صنع القرار عسيراً جداً بالنسبة للصحفيين , و كذلك كثيراً ما يكون أكثر عسراً بالنسبة للآخرين في الفنون وأجهزة الإعلام.هل يصح استخدام صورة أو فكرة ما يمكن أن تسيء الى المستهلكين أو الجمهور؟,

اعتقدت رابطة المشاهدين و المستمعين, مجموعة مقادة على مدى 1970sو 1980sبواسطة الصاخبة السيدة **ميريوايتهاوس** لاَ تستخدم أي فكرة مصورة كانت أم نصية قد تسيء الى أحاسيسهم التقليدية بالذات.

كما أرادوا أن يروا قوانين أكثر صرامة و قيد التنفيذجُلبت بالقوة لتسمح للحكومة برقابة مثل هذه الصور. حيث لخذ بعضاً من معارضيهم وجهة نظر أخلاقية بأن الرقابة جميعها خاطئة و ينبغي أن يتمكن كل الناس من الوصول إلى معلومات كافية. يستخدم العديد من الأخلاقيين مؤيدين الرقابة الدين في أخلاقهم و رأيهم التقليدي في حياتهم الأسرية المتأصلة في أخلاقيات العديد من الأديان التي تفسر آراءهمجتماً , فإن هناك مجموعة أخرى من الناس ينظرون إلى الأشياء بشكل مختلف, حيث استخدموا المنهج السببي و مالوا لأن يكون مع الرقابة أو ضدها معتمداً على سواء كانوا يعتقدون الصور الجنسية الصريحة أو الطبيعة القاسية من المرجح أن تفسد أو تسبب جرائم أكثر وأ عنفاً أو قد تؤدي الى تشتت الأسرة.كما أنهم لم يفكروا في أن استخدام مثل هذه الصورسواء كان صحيحاً أم خطأ. فما ينبغي أن يعتبر هو الأثر الواقعي فحسب. و يجدر القول بأن هدف الصحفيون ليس له علاقة بالسببيين, و ذلك حسب ما أدلاه راجيف و دافان و كرستي ديفيز(1987)لعل إهتمامهم كان فقط حولسواء كانت المادة تسبب أثراً سيئاً . و على صعيد آخر ,فإن البعثيين قد إهتموا بنية المؤلف لأن لذلك أثراً مباشراً فيما اذا كانت الصورة عرضت لأسباب أخلاقية سالمة. بينما كانت وجهة نظر البعثيون أنه ينبغي أن يكون هنالك قانوناً يحكم كل الصور المحتملة للإساءة على أنها مشتبهة؛ فقد كان الغالبية العظمى من الناس في بريطانيا يعتقدون أنه يمكن أن تكون هناك حجج صنعت لاستخدام صوراً صريحة حسب المناسبة. حيث يجعلها هذا شبه مستحيلة لتعمل بخلاف قانون السلوك لاستخدام التعري أو وصف أو عرض الممارسة الجنسية أو العنف أو الموت. كما قد رسم تلفزيون (***أوفكوم***) مادة لقانونه الإذاعي بشأن الأذى و الجريمة لضمان أن كل المعايير المقبولة عموماً قد طبقت على خدمات محتوى التلفاز و المذياع , و ذلك لأجل توفير الحماية الكافية لأعضاء الجمهور من الإدراج في خدمات مثل الضرر)و/أو المادة المسيئة.

http://www.ofcom.co.uk/(accessed2016/06)))

لعل هذا مبدأً واسعاً يتطلب مفسريه لفهم ما تعنيه المعايير المقبولة بشكل عام. فما قد يكون مقبولاً على التلفاز في آخر الليل إذا عُومِل بشكل حساس, قد لا يكون مقبولاً على الإطلاق في الصباح الباكر. شوهدت الصور العارية المنقولة بواسطة صحيفة زا صن من قبل العديد من البريطانيين لكي تكون مقبولة في صحيفة الأسرة, و لكن نقل نفس الصور على التلفاز التجاري عند الساعة السابعة مساء قد يثير الغضب-وليس من قبل الأقلية الأخلاقية فحسب ،علاوة على ذلك, فإن المادة التي يمكن أن تنشر دون تعليق في الغرب قد تشعل عواصف الإحتجاج في بلد مسلم. إن الجدل البالغ حول تصوير الرسوم الدنماركية المتحركة لمحمد (صلى الله عليه و سلم)المنشورة في نهاية 2005ومرة أخرى في يناير2006هي دليل على هذا, مع اضطرابات في عدد من البلاد المسلمة, حيث أدى ذلك إلى طرد عدد من السفارات الدنماركية و موت عدد من الأشخاص.

كما أن هناك طريق واحدلمعرفة ما إذا كان المستهلك سعيداً ؛ و هو استخدام أرقام المبيعات, لذا فإن العديد من الصحفيين قد بدءوا بمساواة الإثنين.حيث أن أرقام المبيعاتالعالية تخبر بأن المستهلك راضياً , لذلك فإن قرار الطباعة أو عدمها يصح أخلاقياً و مالياً معاً كثيراً ما يقع الصحفيون في ظل تلك الظروف نظراً لهذه المشاكل كإختبارات أخلاقية , حيث يأخذون أي صورة و يزنوها مقابل رد الفعل المحتمل للمستهلك و كذلك أي سلطة تنظيمية.هل يحس المستهلكين أنهم مطلعين بشكل أفضل بسبب هذه الصور أو ربما بسبب الهجوم من خلالها , أم أنهم سيوقفون شراء الصحيفة؟ و هل من المحتمل أن تتخذ السلطات المنظمة فعل ضد الصحيفة أم يمكن إقناعهم بأن القصة أو الصورة هي جزء من ممارسة إخبار حقيقة مهمة؟بينما غير محتمل أن أي شخص يريد أن تكون الصحافة لطيفة ببساطة نظراً لتلك الأشياء فقط مع التي نحسها مريحة,إلا أن هذا المنهج العملي لإستخدام الصورة و النص الذي قد يسيءمحفوفاً بالصعوبة.عندما تتخذ منافذ إعلام التيار قرارات معقولة و موزونة تماماً , ربما لا يتخذ تداول الصحف الأصغر و المجلات نفس القرارات,مثلما ستوضح دراسة الحالة 10.1 التالية.قد ملت حتى الآن أن أركز على زاوية 'الجنس و العنف'بل التعصب في التمييز العنصري و كذلك التعصب الجنسي و أيضاً التعصب الديني يمكن أن يسبب الإساءة و من الضروري الإعتناء به و ليس بتقديم الآراء المعارضة لآراءنا و التي بها قد نشعر بالقوة.كتب **جوناستوانمل** عن تحديات استقبال الرأي بشكل صحيح حيث قال:مالم يكن هناك معاناة في اتخاذ

القرار , و أنه بالفعل متنازع عليه بشدة و بجد,سيحمل بطريقة مخلة من قبل معظم من يستقبلونه بقليل من الإدراك و الشعور بأسبابه الرشيدة, و ليس هذا فقط...بل معنى العقيدة نفسه سيكون في خطر أن يفقد أو يضعف, و يحرم من أثره الحيوي على الشخصية و السلوك.(ميل 1992:59)

دراسة حالة رقم10.1الذوق و الأدب

لقد استخدمت صحيفة (***زا ديلي سبورت***) و كذلك صحيفة (***صن دي سبورت***)مراراً و تكراراً صوراً لإمرأة عارية أو شبه عارية بطريقة أساءت للعديد من الأشخاص . بالطبع فإن قراء هذه الصحف المداومين عليها لم يشتروها إلا لأنها في الواقع تحتوي على مثل هذه الصور . إن الصحفيين الذين يعملون في صحيفتي(***زا سبورت***) و كذلك (***صن دي سبورت***) أنقياء أخلاقيلاً وذلك لمن يعتقد أن استخدامهم لمثل هذه الصور شريطة أن يكون واجبهم للمستهلك و صاحب المؤسسة, و بالمقابل, مقارنة ردفعل شركة المرأة التي نقلت مقالاً خاصاً في1995عن صناعة المواد الإباحية في الضواحي(الشركة, يناير1995). و لعل هذا مكتوب بشكل جيد و معقول و غير عاهر بالتأكيد, فإن موضوع ربة المنزل التي تسكن الضاحية و التي مثلت في الأفلام الإباحية للفكاهة والربح قد وضحت بلقطات صريحة من الأفلام بأوجه مموهة. من الممكن استخدام الأفلام الإباحية التي تخبر عن الوضع فقط دون أن تكون صريحة و لكن من المفترض أن القرارات التي اتخذت لاستخدام الصورالتي من شأنها أنتبعث إرتفاع التبادل.قد اختلط رد الفعل كما ارتفعت المبيعات, لكن التجار الأساسيون و وكلاء الأنباء **جونمينزس** و **دبليو.اتش** رفضا تكديس الصحيفة في ذاك الشهر. من الملاحظ أن ما علينا تنظيمه هو تلك المبادئ الأخلاقيةالتي تقبل في أي مجتمع ككل, وليس فقط البنود التي يتضمنها. إن صحيفة (***زاسبورت***)هي بعيدة تماماً عن المعيار المقبول لدى المجتمع ككل, فحينما يكون من المتوقع أن تسمح لشئ من الإنحراف عن المعايير لمجموعات قراء معينين , فمن المحتمل أن تسقط صحيفة (***زاسبورت***) خارج نطاق هذا الإنحراف تماماً ليكون مقبولاً بشكل طبيعي لصنع قرارها حول نوع القصص و الصور التي تستخدمها. على كلٍ , فإن هذه المشاكل ليست على نطاق سوق النشر فحسب, فنجد أن المراقب في أثناء حرب الخليج (3مارس1992:9) استخدم صورة(اتخذت بواسطة **كنتجاريك**)لجندي ميت في برج دبابته المحترقة, حيث كانت الصورة مزعجة و

مسيئة,لكنها أفصحت كثيراً عن رعب و وحشية الحرب. كما أن هناك نقاشات كثيرة قبل أن تستخدم الصورة. قررت صفحة واحدة بأن جمهورها ينبغي

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز

أن يتعامل مع الرسائل الممتزجة و المعقدة المتضمنة في الصورة. لم تتحمل الصحف الشعبية خطر إزعاج قارئ ما,الذي اعتبر من قبلهم عاجزاً عقلياً عن التعامل مع الصورة. حيث كان قائد الدبابةعراقي. و من غير المحتمل أن يكون حتى الصحف الكبيرة قد خاطرت باستخدام صورة مسيئة كجثة الضابط البريطاني المتفحمة. و بحسب إدلاء جون تيلر لم تستخدم الصورة أي من صحف الولايات المتحدة:'لقد رفعت الصحيفة صورة اتهامية لرجل أحرق بأوجه قرائها' و على الرقم من إجبار المشاهدون على النظر لمثل هذه الصور الشنيعةإلا َ أن اغلاق الفجوة بين تلبعد الأحداث و أثرها لم يعد كافياً لضمان أنها ذات معنى أخلاقي(تيلر182:1999).

لقد تعرض كذلك سوق مجلة الفتاة المراهقة إلى حريق في عام1996عندما اقترح **بيتر لوف إم بي** فاتورة برقم خاص التي تحاول أن تحدد ما رآه كمادة جنسية غير ضرورية ظهرت في المجلات, حيث هدفت إلى الفتيات المراهقات و الفتيات الصغيرات. فقد أدت الى ضبط قناة تحكيم مجلة سن المراهقة من قبل رابطة ناشرين دورية, حيث أصدرت هذه الرابطة تعليمات يجب على المجلات اتباعها. لم تعلن رابطة ناشرون مجلة سن المراهقة عن نفسها على نطاق واسع,كما نظرت من قبل باحثاً واحداً على الأقل أنها غير مؤثرة:'على الرقم من أنني لم أقابل بعد معلماً أو والداً وأ صحفياً قد سمع بها, إلا أنها الآن في توسع لثلاث سنوات تقريباً (**إمسيكي**23-1999) على كلٍ , حتى ملفها التعريفي قد أصبح متدنياً بسبب الجمهور العام كما قد تعاملت مع شكوى واحدة فقط في عام2005.

ينتج التعقيد من نشر أشياء تسبب الجريمة,إذا كان الهدف منها الإساءة.في حقيقة الأمر فإن الدين هو حالة خاصة. أدان العديد من المسيحيين برنامج زا جيري اسبرنقة لأوبرا عبر ***هيئة الإذاعة البريطانية***في2005، اتصل على هيئة الإذاعةالبريطانية نحو 55,000شخص على الأقل بشكل أساسي ليشكو عن القسم و المواضيع الدينية. دافع مارس مارك تومسون المدير العاممارساً المسيحية بنفسه , عن قرار استمرار البرنامج,قائلاً **:** أنه لم يعتقد أن هناك شئ كفري في الإنتاج,حيث أنه عرض بُعد الحد الفاصل لدى التحذيرات'الواضحة جداً 'حول لغة الشتم .صرح نائب رئيس المجتمع العلماني الوطني, **تيريساندرسون** بأن:'الهجوم

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز

المنظم هو آخر سلسلة المحاولات من قبل مصالح دينية للتحكم فيما يمكننا رؤيته أو قوله في هذا البلد'.

http://news.bbc.co.uk/1/hi/entertainment/tv_and_radio/4154071.stm(accessed20/6/06)

قررت لجنة شكاوى برنامج الحكام ب***هيئة الإذاعة البريطانية*** بواسطة أغلبية,أربعة إلى واحد أنها لم تؤيد الشكاوى التي رفعت حول قرار إذاعة العرض. حيث كان التزام قرار ***هيئة الإذاعة البريطانية*** لحرية التعبير هو قرارهم الرئيسي, كما أن هذا الإلتزام مرتبطاً ب 'محاولات معقولة و شاملة لتقليل الجريمة من خلال جدولة معينة و تحذيرات واضحة و استخدام برامج أخرى سابقة للإذاعة لوضع القطعة بالسياق'.

(http://www.bbc.co.uk/pressoffice/pressreleases/stories/2005/03_march/30/springer.shtmlaccessed20/6/06))

لقد واجهت***هيئة الإذاعة البريطانية*** مشكلة الذوق و الحشمة أكثر من غيرها. و بإعتباري مذيع الجمهور عليَ أن أتخذ أوسع رأي ممكن لمستهلكيها و كذلك من المحتمل أن'تساء أكثر من أي وسيط آخر مؤخراً , لا يعني هذا أن هيئة الإذاعة البريطانية مهملة أو غافلة , بل لأن أكثر الناس يفضلون مشاهدة من يجدونهم مساءون بشئ ما.إن هيئة الإذاعة البريطانية مطالبة بموافقة مرتبطة بدستورها و ليس مطالبة بأن تذيع برامج'تشمل أي برامج تسيء ضد أي ذوق جيد أو حشمة أو من المحتمل أن تشجع أو تحرض الجريمة أو تقود اإلى فوضى , أو تكون مسيئة لشعور العامة'.

(http://www.bbc.co.uk/info/bbccharter/agree-01.htm)/

تقول ***هيئة الإذاعة البريطانية)*** أنها تسعى لأن تطبق هذه المتطلبات على كل برامجها الإذاعية,اذا كانت مقدمة لجمهور محلي أو عالمي.

ترفع قضية الذوق و الحشمة قضايا حساسة و معقدة لخصوصية البرنامج لهيئة الإذاعةالبريطانية ,حيث ذعنا على مجتمع أكثر تجزئة من الماضي,قد قسمت وجهات النظر على ما يشكل الذوق الجيد. كما يكون للذين تختلف أعمارهم و

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز

قناعاتهم توقعات مختلفة تماماً .حيث يوحي العمل بأنه عندما أصبح الناسأكثر راحة في السنوات الأخيرة حول وصف الجنس و النزوة الجنسية فإنهم يظلون قلقون حول تصوير العنف.كما نجد أن استخدام اللغة يقسم الجمهور. من المحتمل أن يقلق الآباء بشأن الأطفالفي المنزل خصوصاً فيما يظهر عبر الأثير. ينطبق هذاخصوصاً عند مشاهدة الأسرة للتلفاز قبل الحد الفاصل.يتوقع العديد من الأشخاص أن يعطوا إشارات واضحة لما هو متوقع,خصوصاً عندما تظهر سلسلة أو أشكال جديدة,حيث أن هذه الآراء تستحق الاحترام(توجيهات منتجون ***هيئةالإذاعةالبريطانية***1996).

تواصل هيئة الإذاعة البريطانية قائلة أنه عندما يجب عليهم أن يظلوا في تواصل مع الجماهير , تكون هناك مناسبات ,عندما تبرر تكون منافية للتوقعات العامة و افتراضات التحدي:"تستند دعائم الحشمة الأساسية على إخبار الحقيقة عنالخبرة البشرية،المشتملة على جانبها المظلم لكننا لم نبين ذلك للذل أو الرعب من خلال كلمة أو فعل أو لنحتفل بالقسوة(توجيهات منتجون ***هيئة الإذاعة البريطانية***1996).

لم تذكر قوانين الصحف في بريطانيا قانون الذوق و الحشمة ,حيث اتجهت تماماً إلى تقدير الصحف و المجلات. إعتاد المجلس الصحفي أن يضيف شكاوى الذوق السئ و وجد ضد الصحف التي نحن بصددها عدة مناسبات. و بشكل هام تظهر كل الشكاوى تقريباً لتصبح قضايا عندما لم يفكر الصحفيين المشاركين من خلال تفاصيل كاملة أو تسلسل المادة التي يكتبونها.

التسبب في الجريمة

ينبغي على الصحفيين دائماً أن يكونوا مدركين لخطر تسبب الجريمة فيما إذا كان من خلال الاختيار الفقير للغة أوتركيبة الجملة أو تفصيل وسيلة الموضوع بأكثر مما ينبغي. و أحياناً قد يبلغ الصحفي قضية من المحتمل أن تسبب جريمة. فعلى سبيل المثال,فإن محاولة تنبيه القراء إلى أهوال الحرب بالطبع الشنيع أو الصور الصادمة قد يسبب الجريمة,لذا على الصحفي التأكد من أن التسبب في الجريمة هو ليس النهاية في حد ذاته.

بالطبع ما يزعج المستهلكون هو الإختلاف في منفذ أجهزة الإعلام الى منفذ أجهزة أعلام أخرىفما يكون مقبولاً فيالبريد اليومي قد لا يكون منقولاً بطريقة

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز التسبب في الجريمة

مقبولة في أخبار الساعة السادسة .كما أن قراءالبريد عموماً أزكياء و ناضجون و مطلعون جيدون,فليس من السهل جداً أن يصدموا بواسطة أوصاف مفصلة لمادة مسيئة على أنها عوملت بشكل مثير.من الضروري أن يعامل المشاهدون المختلفون بكل الفئات العمرية الذين يشاهدون أخبار السادسة بدقة أكثر. على سبيل المثال,في عام1995أوقف **روسمري ويست** محاكمة تعذيب و قتل عدد من الفتيات بما فيهم ابنته،حيث كانت التفاصيل صادمة جداً و شنيعة بأن هيئة المحلفين و ضباط المحكمة و العديد من المراسلين مطالبين المشورة للحصول عليها.فإن تفاصيل القضية لم ترسل على نطاق واسع عبر أخبار التلفزيون, حتى الصحف الشعبية نقلت أدلة مفصلة بشكل بسيط للمحاكمة.على أي حال,فإن البريد اليومي قد حمل قيمة مقدرة و كافية تقريباً لأن تعطي القراء نكهة للأهوال الحقيقية:فانظر على سبيل المثال قضايا ل10/10/1995 و 31/10/1995 و كذلك22/11/1995,حيث كان لزاماً على المراسلين أن يمكثوا وقتاً طويلاً فقط ليقرروا إلى أي مدى هذه التفاصيل المنقولة للمحاكمة يمكن أن تعطي الصورة الحقيقية للأهوال دون إساءة المستهلكون.

يميل التلفاز وكذلك الراديو إلى نقل تفاصيل أقل عن القصة التي من المرجح أن تسبب جريمةنسبة لأنه من الصعب على الناس السيطرةعلى ماترك في منازلهم من خلال أجهزة الإعلام. يجب أن تشترى الصحف الوطنية بواسطة المستهلك, بينما تميل الصحف الشعبية كذلك لنقل تفاصيل بسيطة لأن جماهيرها أوسع بكثير, لذا فإنهم أكثر عرضة لأن يساءوا. كما تحمل الصفحات الرئيسة مواقف مختلفة , لكنها نادراً ما تصنع قصصاً مثل قصة محاكمة ويست على الصفحة, و إن فعلت ذلك ,فإنها تستخدم مصادر صحيحة تشير إلى تقرير كامل داخل الصفحة.حيث للصحف الحرة نفس المسؤلية التي لدى التلفاز بما أنها ترسل للمنزل دون أن يكون للقراء أي خيار في المسألة.

دراسة حالة10.2نشر المادة المسيئة

توضح هذه الدراسة قضية اتخذت للمجلس الصحفي في عام1984 الفكرة بشكل مثالي.نقل المراقب **إيستقرنستيد** تقريرٌ في واجهة الصفحة لقضية محكمة عن رجل

قد أُ سيئت سمعة حفيدته التي تبلغ من العمر سبع سنوات بطريقة مخلة للأدب.قدمت الشكوى على ان الصفحة اشتملت على تفاصيل صريحة و غير ضرورية

التسبب في الجريمة

للقضية جعلتها مسيئة ,حيث كانت الصحيفة مزعجةخصوصاً أنها أرسلت تفاصيل غير مطلوبة من خلال بابهو كأنها صحيفة حرة.

اتفق المجلس الصحفي على أن التقوير كان مسيئاً و أيد الشكوى قائلاً :'من وجهة نظر المجلسفي هذه القضية لا يهم إذا ظهر التقرير مجاناً أم بمبلغ مدفوعاً للصحيفة,كما يوافقعلى أن التقرير الذي نشر بارزاً على واجهة صفحة الصحيفة أدى إلى اشتمال تفاصيل صريحة و غيرضرورية لهجوم اعتدائي مخلاً للأدب. كان المنشور مسيئاً بشكل خاص, حيث كانت الضحية طفلة بالسابعة من عمرها(المجلس الصحفي 1984:167)(انظر الملحق1,البند 7).

جلبت شكوى في قضية أخرى ضد القائد **كاترهامكوميت** ,كاتب تفاصيل ظروف قصة جثة الرجل التي وجدت في الغابة و حررت في قضية **كاثرهام** التي كانت بشكل مقيت و محزنحيث كان التقرير المنشور سيئاً و لا داعي للإساءة في أي من أنواع الصحف,بل ذلك على وجه الخصوص عندما نشر في صحيفة حرة. كما يتطلب في مثل هذه الظروف درجة أكبر من العناية و التقدير أكثر من العادة للمحرر عندما يقرر نشر أو عدم نشر المادة التي قد تصبح مسيئة.حيث كان النشر في هذه القضية خاطئ القرار ,كما رحب المجلس الصحفي برئيس التحرير في اعتراف الرئيس بهذا ,و كان خطابه اعتذاراً صريحاً للشكوى, و أن قراره لاحقاً ينشر اعتذاراً على التقرير(المجلس الصحفي1990:196)

ليس لأحد الحق في أن يحمى من الجريمة ,لأن ما يسيءشخصاً ما قد لا يسئ الى الآخر. إن الصبي قارئ (***بيزار***) المجلة المختصة بتمثيل القصص و الصور المصممة للإساءة,فإنه لا يساء بواسطة نفس المادة مثل جدته,بينما لا يوحي ذلك على أنه ليس هناك شئ من الممكن أن يسيئه إذا لم يكن هناك حق للإنسان على أن لا يساء , وهناك حق للإنسان في حرية التعبير,كما يبدو أن حق حرية التعبير يسمح للمادة المسيئة بأن تنشر في كل وقت. على أي حال, فإن الأشياء ليست بتلك البساطة. كذلك فإ بعضاً من المواد تسيء الخروقات أو تخل بحقوق أخرى بصورة أساسية.حيث أن المادة المصممة لتحريض العنف أو الحقد يمكن أن تمنع

حسب الأسباب التي قد تتداخل مع حقوق شخص ما للحياة و الأمن.كما تعمل قوانين الحقد العرقي على منع فساد بعض أجزاء المجتمع ضد ضررهم أو ضرر معيشة الآخرين و حريتهم . طرح كوهين الماقور ما أسماه بحجة 'الجريمة تجاه المشاعر'

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز

و لعل هذا حينما يكون محتوى أسلوب التعبير قد صمم ليسبب إساءة نفسية حادة ضد مجموعة معينة و الظروف الأساسية جعلت تلك المجموعة معرضة بصورة حتمية للإساءة.فإنه يقول:(في ظل تلك الظروف ينبغي أن تقيد حرية التعبير(**كوهينألماقور**2006:107)عموماً ,ذلك النوع من الظروف قد يوجد بشكل جيد في أجهزة الإعلام التي يمكن أن تعر ِض مجموعة فرعية للجريمة بشكل حتمي.فبالتأكيد يكون هناك نقاش حول المكان الذي انغمست فيه الجريمة بواسطة هيئة ذات سلطة مثل الصحف الوطنية,فينبغي أن تكون حريتها في التعبير محدودة أكثر؛ لأن الأشخاص المسائين لا يكونون في موقف يسمح لهم بالرد عبر نقاش مباشر لإذا حتماً سيكونون معرضين للضرر,حيث أن أحد الأسباب التي جعلت المدافعين يهاجمون تغطية الباحثون عن اللجوء بالظبط هو هذا السبب: جريمة سببت(كثيراً من الأحيانتفاقم التقرير غير الدقيق), و في أي قضية عرض اللاجئون بشكل حتمي, مهما كانت حالتهم نحو إمكانية الضرر بشأن العنصرية و الإحتقار و العنف. إذا أصبح اللاجئون مجموعة قوية في المجتمع, حينها قد لا تكون الجريمة مؤزية و كذلك يمكن أن تستخدم حرية التعبير كاملة.فعلى سبيل المثال,يمكن لأي صحيفة أن تصرح بما تشاء عن أعضاء أي من الأحزاب السياسية ,هؤلاء الأشخاص هم أعضاء مجموعة في المجتمع ,لها سلطة كافية لأن تضمن حوار أكثر توازن ,و عندما يساءوا تماماً , لا يعرضوا لضرر حتمي, حيث لديهم خيارات كثيرة متعلقة بتجاوبهم .

بنفس الطريقة و حسب كوهين الماقور , 'هناك شئ واحد يسمح بنشر الأشعار الشيطانية و غيرها تماماً لتمنح **سلمانرشيدي** الإذن بترقية كتابه في حي باكستاني ديني في بنفورد شمال انجلترا الذي تمنى أن يعده '(2006:116).يعتقد بأن الجريمة التي سببت للحي بواسطة هذا الكتاب هي عظيمة جداً كما تجاوزت حق **رشيدي** في حرية الحديث.

إذاً ,فإن التعامل مع الضرر و الجريمة إذا كان من خلال الصحف و الإذاعة فإنه يشركنا في العمل عن جمهور, كما أن هذا يصنع أنواع مختلفة من المشاكل

الأخلاقية لأغلب أولئك الذين نواجههم.فإن أغلب قوانين قضايا السلوك هي قرارات دافعية, فالصحفيون لديهم واجبات أخلاقية ليتبعون طريق معين كما هو موضح في بند القانون,فإذا فعلوا ذلك, حينها سيتصرفون بشكل أخلاقي, و لكن في الذوق و الحشمة فإننا لا نستطيع أن نرسم قانوناً عالمياً يقودنا الى السير الصحيح, لذا علينا أن نبحث عن عددٍ من القضايا.

10-الذوق و الأدب؛الضرر و الإستفزاز قراءة إضافية و مادة دعم

يحدد أوفكوم ‘اللغة المسيئة و العنف و الجنس و العنف الجنسي و الذل و الضيق و انتهاك الكرامة الإنسانية و المعاملة التمييزية و اللغة التمييزية(على سبيل المثال, على أساس السن و العجز و النوع و العرق و الدين و المعتقدات و الميل الجنسي)على أنها إساءة حتمية و على المزيعيين التأكد من أن مثل هذه المادة قد بررت بسياق. و ينبغي أيضاً أن تذاع المعلومان المناسبة حيث أنها يمكن أن تساعد أو تقلل الجريمة.كما ينبغي أن يتأثر السياق بواسطة:

- المحتوى التحريري للبرنامج أو للبرامج أو سلسلة البرامج؛
- الخدمة التي تُ ذاع بها المادة؛
- زمن الإذاعة؛
- و كذلك ما قررته البرامج الأخرى من قبل و من بعد البرنامج أو ما يخص البرامج؛
- و أيضاً درجة الضرر أو الجريمة التي من المحتمل أن تحدث بواسطة إدراج أي نوع معين لمادة في برامج عامة أو برامج ذات وصف خاص؛
- ومن ثم الحجم و التكوين المحتملين للجمهور الأساسي و أيضاً التوقعات المحتملة للجمهور؛
- و إلى أي مدى يمكن لطبيعة (المحتوى أن تجزب انتباه الجهور الأساسي؛فعلى سبيل المثال, بإعطاء معلومات؛ و
- تأثير المادة على المشاهدين و المستمعين الذين قد يأتون عبرها غافلين. (www.ofcom.co.uk(accessed2016/06))

إن أغلب تلك الأشياء تعود مباشرة للجمهور و درجة الجريمة التي لا مفر منها. ففي مثال أوبرا الذي أعطي مسبقآ في قصة جيري اسبرنقه في البرنامج الذي عرض مؤخراً على ***هيئة الإذاعة البريطانية***2 (قناة أكثر تخصصاً)لديه تحذيرات قوية أحيطت ببرامج مساقة. نظر الجمهور المحتمل ,على أنه راشداً و ناضجاً و متعلماً و فضولياً و كذلكقادراً على تشكيل قراراته , لذا فقد كان الخطر الحتمي للضرر و

الجريمة قليلاً , و بذلك ربحت أولوية حرية الحديث, فكلما تسلل الضرر, عني أن للجمهور المتعلم حرية عقلية ليروي مسرحية لنفسه و يصنع عقله حول مزاياه و عيوبه, في حين أن أولئك الذينأسيئوا أو كانوا صغاراًجداً على أن يصنعوا مثل هذه القرارات مستقبلة معلومات كافية تضمن أنهم لم يشاهدوا, كما يمكن لآباءهم منعهم من المشاهدة.تتطلب كذلك تقارير الأخبار قرارات أكثر

قراءة إضافية و مادة دعم

صعوبة.كما أنها لم تتمكن أن تشير إلى ذلك بوضوح, على الرغم من أن أنباء الكوارث و المجاعات و ما شابهها من حين لآخر تسبق بمعلومات واضحة للسماح لمن قد يساءوا أن يوقفونها أو فوق ذلككما ترسل النشرات أيضاً في أوقات مختلفة، لذا ما قد يكونمقبولاًتماماً للإذاعة على (***نيونايت***) ,قد لا يكون مقبولاً في أخبار السادسة,في حين يكون الأطفال مشاهدون. و على حدٍ سواء,فإن صحيفة (***ديليتلقراف***) بجمهورها الأكبر و المتعلمأكثر يمكن أن تأخذ رأياً أكثر رشداً للأخبار من الصحف الشعبية.بما أن الأخبار تتغير بشكل سريع و كذلك دائماً هناك إمكانية للجريمة,فإن الصحفي الذييكون واعياً لهذا للجماهير الهدف و مقدرتهم لضمان أنها يمكن أن تبعد الضرر بطرده أو عدم قراءة التحذيرات المناسبة التالية, يمكنه التعامل بإنصاف مع المستهلك.تغطي النصوص المساعدة قضية الضرر و الجريمة من مصادر مختلفة, حيث تشمل **رافيلكوهين-ألماقور**(2006)**مجالالتسامح:**الدراساتعلى تكاليف التعبير الحر و حرية الصحافة(**روتلدج,لندن**)التي تنظر بعمق نحو مفهوم حكم الجريمة بواسطة مقدرة أولئك المحتمل أن يساءوا لتقليل الضرر. ركز **جونتيلر**(1999) و **بوديهورو**(دار جامعة مانشستر, مانشستر)بشكل خاص على الصور و الأفلام في الأخبار و قضايا الحرب و العنف.

اندروملوودهارقريف هي إحدى الباحثات الرائدات في قضية الضرر و الجريمة في الإذاعة,التي أعنلت الكثير من البحوث في قضايا الضرر و الجريمة و اللغة السيئة على التلفاز بإعتبارها رئيساً لبحوث لجنة معايير الإذاعة, حيث أن تقريرها:**أندروميلوودهارقريف**(1991)الذوق و الحشمة في الإذاعة (لجنة معايير الإذاعة-لندن)ليس من السهل أن يحتجز, بل ينبغي أن يكون في معظم المكتبات الجامعية.

الفصل الحادي عشر

ممارسات مهنية

- يركز هذا الفصل على قضايا مهنية لطبيعة عامة لم تغطى في فصول أخرى, على وجه الخصوص:
  - أهمية الحسية.
  - القضايا المتعلقة بالمقابلة الصحفية.
  - و كذلك القضايا المتعلقة بالمعاملات مع المصادر و الاتصالات.

هناك بعضاً من الأنماط الأساسية للعمل و التي تستند على الصحافة الأخلاقية؛فإنها ليست عن القضايا الكبيرة مثل إنتهاك الخصوصية أو الحقيقة, بل كثيراً ما تكون عن الممارسات المهنية العادلة . وعليه,فإن الصحفيين الجيدين سيكونون مدركون لتلك المفاهيم التي تخص عملهم و يفهمون تطبيقات كيفية تعاملهم معها.

التعامل مع الناس

قضيت الكثير من حياة الصحفيين في التعامل مع الناس ,سواء كان ذلك في استخراج معلوماتبحث منهم بغرض الرجوع للقصة أو مقابلتهم لتزويد مصداقية الشهود و المصادر للقصة.

الحسية

من الضروري أن يتعامل الصحفيون بحسية في كلتا الحالتين؛ عند جمع القصص و عند كتابتها وحتى عند النشر,فإن الصحفي الذي يكون حريصاً على تجنب الجريمة غير المتعمدة ,عموماً سيبلي حسناً كصحفي أكثر من الصحفي الذي لا يكون حريصاً على ذلك. كما أن التعامل بحسية مع الذين فجعوا و صوتوا خارج المكتب و أقيلو أو صنعوا إفلاساً ؛ يعتبر هذا مهارة مهنية مهمة, و بذلك فهو الطريق الوحيد الذي يكون به للصحفي واجب أخلاقي لإكتساب المعلومات. على كلٍ, فإنه في

بعض الأحيان يلجأ الصحفي لاستخدام مظهر الحسية الخاطئ كتقنية لتذلفه/لتذلفها بطريقة غشاشة ,لذا فهي مريبة أخلاقياً .

مقابلة الناس

يعمل معظم الصحفيون جاهدون ليصبحوا أنيقون فإنهم يكتشفون مبكراً أن تكون محبوباً هو جزءاً مهماً لكسب ثقة الناس و جعلهم يتحدثون بصراحة.كثيراً ما

التعامل مع الناس

يوصف الصحفيون في مسرحيات التلفاز بأنهم شريرون بشكل سافر وشخصيات غير موثوق بها,مع أن هذا بعيداً عن الحقيقة.فمن يتحدث لمثل هذا الشخص؟حتى أفسد الصحفيون , بأنليس لديهم أي مقدرة مهنية على الإطلاق.يمكن أن يقدموا الخدعة الودية ,حيث أن العديد من الصحفيين الأفضل لديهم سحر معتبر. كما أنه من الطبيعي أن تعادلهم مصلحتهم مع الناس بمهنتهم في المقام الأول. حيث تكمن الفجوة هنا بين الحقيقة و العمل الخيالي لمصلحة الصحفي.كثيراً ما يتوقع أولئك الذين لم يتعاملون مع وسائل الإعلام أن يكون الصحفي خبيثاً و متوعك الصحة و لكنهم يندهشون بسرور بالشخصية الأنيقة التي يقابلونها و يجدون صعوبة في أن لا يقولوا أكثر مما يتمنون. حيث أن الصحفيين مدربين على أن يكونوا وديين و يدعون الناس على راحتهم. فإن هذه مهارة مهنية مهمة.

المقابلات الصحفية

تتطلب المقابلات الصحفية دائماً منهجاً مهنياً. كماذكر آنفاً , فإن للصحفي ولاء للإتصالات و يجب أن يتعامل معها بعدل. حيث أن الإستثناءات الوحيدة التي تنشأ في هذا,يكون الحيلة و الخداع هما الطريقان الوحيدان للحصول على قصة في المصلحة العامة. تعامل المجلس الصحفي مع هذه القضية في بداية 1980s(***المجلس الصحفي***188:1983) 'برر مراسل في تشكيل كمتعاطف نازي ليعرض نشاطات عضو منظمة متطرفة' , بعد أن رفعت الدعوى تقرر أن مراسلاً ما قد حصل على مقابلة بواسطة حيلة لقصة لصحيفة (***نيوز أوف زا ويرد***)برئاسة'معلم يقود حياتات كنازي شرير'. صرح المراسل بأنه دعي عند موضوع المقال 'للتشكيل كنازي تابع و سئل اذاكان هو (المشتكي) هل سيوفر اتصالات لرحلة لألمانيا' فقد أخبر المجلس الصحفي بأنه أجرى الزيارة لأنه

استقبل تقريراً بأن المشتكي قد تولى الأمر و كأنه ضابط اتصالات عالمي لإتحاد شارع جورج.

في قضية أخرى و في نفس العام , قرر المجلس الصحفي أن الحيلة لم تبرر . حيث نقل البريد اليومي ميزة عن المعلمين لمنظمة السلام و حملات سلام أخرى أسمتها' أكثر درس شرير للمدرسة' , بينما دعم المجلس الصحفي حقوق البريد اليومي في أن ينتقد دراسات تدريس السلام في المدارس, حيث أنه لم يدعم مراسله في استخدامه الحيلة:

التعامل مع الناس11-الممارسةالمهنية

كتب مراسله أنه تشكل كمدرس كجناح متطرف (في حزب) مدرس لغة إنجليزية بغرض الحصول على معلومات من المعلمين لمنظمة السلام.صرح المجلس بوضوح أنه يمكن أن يبرر استخدام الصحفيون للحيلة فقط في مسعى معلومات يجب أن تنشر في المصلحة العامة, و كذلك عندما لا يكون هناك وسيلة عملية مقبولة للحصول على معلومات أو تأكيدها. كما أن المجلس لم يقتنع بأنه لم تكن هنالك طريقة عملية أخرى معقولة للحصول على مثل هذه المعلومات عن مدرسي السلام كما يفعل البريد اليومي في هذه القضية(***المجلسالصحفي***1984:208).

ينبغي على الصفحي في معظم القضايا أن يكون عادلاً و مخلصاً على حد سواء مع الأشخاص المقابلين. حيث أن أغلب الأشخاص غير معتادون على المقابلة, بينما أغلب الصحفيون ماهرون و ذوي خبرة في المقابلة. على كلٍ , هناك بعض السياسيون على سبيل المثال خبراء في المقابلة و لديهم قليلاً من خدعهمالخاصة. يمكن أن يستخدم مراسل محلي عديم الخبرة في مقابلة وزير الوزراء كل الحيل التي تعلمها أو تعلمتها دون التمكن من أخذ ميزة السياسي غير العادلةعلى كلٍ , بما أن من المرجح أن تدعم الصحيفة المحلية الوضع الراهن ربما لا تكون هناك إشارات كثيرة لطرق الوزير بأي حال-ستبحث الصحيفة عن مقابلة مع زائر مشهور أكثر من استجواب وزير الوزارة.

من الطبيعي أن يسأل المراسل المحلي الوزير, فقط إذا كان هناك حملات انتخابية بشأن قضية مهمة, و حينها يتوجه تماماً معظم السياسيين الواعين للطريق إلى مثل هذه المواقف حتى تنتهي الحملة.. على سبيل المثال, فإن المدينة التي تعاني من اغلاق المؤسسة الدفاعيةمع فقدان مئات الوظائف غير محتمل أن تستقبل زيارة من أي وزير وزارة , وكذلك لا تكترث سواء كان الوزراء للدفاع أم للتوظيف لبعض الوقت بعد الإعلان.

إن التصرف بعدل مع المقابلين يطلب من الصحفيين أن يجعلونه واضحاً منذ البداية ؛ من هم و من يمثلون و أيضاً أسبابهم لاستجواب المقابلين.كما تعني الممارسة المهنية الجيدة ترك المقابلين على راحتهم و التحدث إليهم من خلال الموقف و جعله واضحاً بأن ملاحظات أو شريط التسجيل ما سيؤخذ و يسعى لموافقتهم على ذلك. حيث أن هذه العملية تعتبر ذات مرحلتين بالنسبة لمقابلة

الإذاعةأولاً :الحديث من خلال المشكلة مع المقابل و جمع الحقائق و قرار أي مسار يؤخذ للمقابلة المسجلة و إعداد الشخص المقابل. أما المرحلة الثانية:فهي تسجيل

11-الممارسةالمهنيةالتعامل مع الناس

المقابلة ,يمكن أنيكونفي المقابلة المسجلة صوتياً محنة بالنسبة لعديم الخبرة , بينما تكون مقابلة التلفاز بعامل(مشغل)الكاميرات و التقنية الصوتية,كما يمكن أن يكون للمقابل تجربة حقيقية.يقوم المحترفون الجيدون بكل ما بوسعهم لجعل المقابلين على راحتهم , حيث يسمح لهم هذا أن يضعوا القضية في الطريق الذي يريدونه. تعتبر المقدرة هي إحدى الميزات الكبيرة لدى الإذاعة كوسيط إخبار، ليس فقط المقدرة على نقل كلمات الأشخاص , بل سلوكهم أيضاً وكذلك شخصياتهم إلى حد معين.فإنها قضية أخلاق مهنية لضمان أن المقابلين قد أعطوا الفرصة لتمثيل أنفسهم في ضوء دقيق. هذا لا يعني أن المراسل يحتاج أن ينبه إلى الصورة في محاولة تطويرها. على سبيل المثال, إذا كانت المقابلة مع مزارع عن قضايا زراعة, حينها مقابلة المزارع بملابس العمل خارج حقل المزرعة يجب أن تكون دقيقة و كذلك يعطى المزارع صورة مستديرة. بينما مقابلة نفس الشخص و في نفس الوضع فقط بعد أن أنتخب رئيساً لدائرة نادي **روتري**يجب أن يعطى طابع مختلف و كذلك لابد أن يعطى فرصة لتبديل ملابسة و مكانه إن أراد ذلك. باتخاذ الحذر فقط حول هذه القضايا يمكن للصحفي التأكد من أنه أوأنها صادقاً بقدر الإمكان مع الجمهور.كما أن هذا يعتبر غير ضروري لصحفي الصحيفة لأن المقابل لا يرى. و لكن اذا أخذت الصورة حينها يجب أن يطبق نفس الشئ.

حيث يمكن أن يفترض بشكل معقول, شريطة أن ينجز كل هذا, وأن المقابلين سعيدين أن يروا أسمائهم و ما قالوه في طبعة أو إذاعة. ليس هناك ضرورة للتأكد من أنهم أعدواالينطلقوا'على التسجيل'(انظر أسفل)شريطة أن يعرف الصحفي نفسه أو نفسها بصورة صحيحة و سبب المقابلة, و من المفترض أن يدرك المقابلين أنهم سينتهون إلى الصحيفة.على أي حال , قد يدرك المراسل من حين لآخر أن هناك أسباب جيدة ربما يتمنى المقابل بسببها أن يظل مجهول الهوية, ربما يتحدثون عن متعامليالمخدرات المقيمين في حيهم أو ربما إرتكبوا جريمة بأنفسهم . في ظل تلك

الظروف, و لأجل أن يكون العدل للمقابلين, ينبغي على الصحفي التحقق بشكل خاص أن المقابلين سعيدين باستخدام أسمائهم في أي قطعة منشورةتعطى أحياناً المقابلات فقط في ظل شروط و ظروف معينة.حيث أن هذه الظروف تضع الصحفيين بموجب التزام أخلاقي ليستخدموا المعلومات التي جمعوها فقط بالطريقة التي يشترطها المقابل.

التعامل مع الناس

داخلالسجل

يعني هذا أن المقابلة مفتوحة و أن كل شئ قيل يمكن أن يستخدم باسم الشخص الذي قاله.فهذا لا يعني أنه يمكن أن تعدل الإقتباسات و لكن يمكن أن تعدل لتناسب الصحفي, أو أنها يمكن أن تختلف, بل يعني هذا أنه يمكن أن تستخدم الأشياء التي قيلت حرفياً أو تعدل لتناسب طول أو أسلوب المقال . الصحفي ليس ملزماً أن يستخدم تصريحات كاملة, بل ينبغي أن تكون المقتطفات المختارة تمثيلاً عادلاً لما قيل و ما عني و مقدمة بالغرض الذي قيلت لأجله.كثيراً ما يكون الأشخاص في المقابلة عصبيين ,حيث تلعب ألسنتهم حيلاً عليهم لم تقصدها عقولهم, فإذا كانت المقابلة سياسية على سبيل المثال وكانت تصرح بأشياء بدت تدعم وجهة نظر معارضة, عندها من المهم أنيتحقق الصحفي أن هذاحقاً ما قصده أوقصدته بغرض أن يكون منصفاً مع المقابل و كذلك أن يكون نزيهاً مع المستهلكون. سيكون خطأ أن يضل المقابل عن الوضع الصحفي للمقابل ما لم يكن هناك سبباً طاغياً لمشاركة تخص العامة.نادراً ما يبرر للصحفي الذي يبقي هويته أوهويتها سراً في مقابلة ما.

خارج السجل

خارج التسجيل طريقة شائعة و على نحو متزايد للذين يكونون في مواضع مسؤولية أو شبه مسؤولية للتواصل مع أجهزة الإعلام . فالعديد من خدم المصالح العامة في أماكن مثل الصحة أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية مهتمون بتطورات حقولهم و يتمنون أن يتحدثون في الخارج, لكنهم قد يخشون فعل ذلك خشية أن يفقدوا وظائفهم أو صنع شيئٍ شاق على أنفسهم, فبالتحدث خارجالتسجيل فإنهم ينبهون المراسلين بوضع ما دون أن تستخدم استجوابات

خاصة و كذلك دون تسميتهم.كما لم يوافق الصحفيون على مقابلة التسجيل. كثيراً ما تكون المعلومات بالفعل في الحقل العام, و يأتي المراسلون فقط بعد التأكيد و التعليق.على أي حال,لا يمكن أن يتحصل على المعلومات في بعض الأحيان من مصدر آخر. ففي هذه الحالة فقط ينبغي على الصحفيين أن يوافقوا على أن تكون المقابلة خارج التسجيل , إذا تيقنوا أن بإمكانهم الإحتفاظبجانبهم في المساومة, و هذا وعدٌ علىلاًَ يكشف اسم الشخص المقابل في طبعة أو إذاعة.بالطبع , إذا لم يوافق المراسلون على مقابلة خارج التسجيل, حينها يعود الأمر للمقابلين بأن يعطوا معلومات إضافية و كذلك كما يرى المراسلون؛ سواء

التعامل مع الناس11-الممارسةالمهنية

يواصلوا في بحث المعلومات من المقابلين. يقول المقابلونأحياناً في نهاية مقابلة عادية ' أوه كان ذلكخارجالسجل بالطبع'. من الواضح أنه لا يحق للمقابلين أن يقدموا شروطاً مختلفة للطريقة التي تعالج بها المقابلات بعد أن تأخذ موضعها و يمكن أن يبرر الصحفيون بشكل أخلاقي في قول:'إني أستخدمها, بصعوبة'على كلٍ ,بما أن هذا يعني احباط الاتصالات , فإن الصحفيين قد يحتاجون تماماً أن يأخذوا رأياً أكثر تفاؤلاً و يحصلوا على متطلبات المقابلين أو على الأقل حل وسط للتفاوض. و بشكل أخلاقي , فإن المراسلين غير ملتزمين بالمتطلبات الأخيرة. فبالطبع عملياً ربما يجدونها داهية لأن يلتزموا بهاو مع ذلك فإن الصحفيين أحياناً يقابلون أشخاصاً غير معتادين على التعامل مع لجهزة الإعلام و قد لا يدركون جيداً الاختلاف بين المقابلة المسجلة و الغير مسجلة. فلابد أن يوضح هذا للاتصالات , لذلك إذا كانت واضحة, فإنهم يميلون أن تكون تعليقاتهم خارجالتسجيل, و حينها هذا ما يحدث.فقد جعلتها لجنة الشكاوى الصحفية واضحة بأنها ستقبل شكاوى من الجمهور عن إخلال مسألة(خارجالتسجيل) بموجب البند 15أو بموجب الروح العامة للقانون.

غير المنسوب

يعتبر هذا ذا إختلافٍ بسيط من بيانات خارج التسجيل ,حيث استخدم كثيراً بواسطة السياسيين و العائلة المالكة.فإنه يقود لمثل هذه العلاقات :'صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة البريطانية...' 'صرح الصديق المقرب للأميرة...' ' صرح العضو التأثيري للحزب...' أن ما قاله المقابلون يجب أن يستخم كاملاً , بل يجب أن تحفظ أسماؤهم سراً .

تسمح هذه الطريقة فيلوبي مجلس العموم للسياسيين بالتحدث للصحفيين دون تعريض مهنهم السياسية للخطر. كما يمكن أن يسربوا معلومات دون أن تلومهم بالضرورة. يكون إجتماع اللوبي الأساسي مرتين يومياً بمكتب رئيس الوزراء بشارعداوني 10, على الرقم من أن هناك أقساماً أخرى و وزراء آخرون يستخدمون اللوبيفي المناسبات أيضاً .الصحفيون المعتمدون فقط هم الذين أعدوا لقبول الظروف المحكمة المنصوص عليها بواسطة مكتب صحافة شارعداوني مسموح لهم أن ينتموا لتلك الإجتماعات.إن النظام جدلياً وله خصماء , مدعون أن الصحفيين اتخذوا جزلاً أصبح جزء النظام الذي ينبغي أن ينتقونه. يقول الداعمون

11-الممارسةالمهنيةالتعامل مع الناس

أنه يسمح لهم بالوصول إلى معلومات و آراء من مصادر مهمة قد ينكرون ماعدا ذلك. وجدت الحكومة أن اجتماعات اللوبي مفيدة كما أنها تسمح للوزراء برفرفةالأعلام، يعني هذا أنه يمكن للوزير أن يخمن بأن الحكومة تميل لفعل شئ دون أن يعرف مصدر المعلومات. حيث يمكن حينها للسياسيين أن يقيسوا ردود الفعل للفكرة قبل أن يقرروا سواء يجعلون الخطة عامة أم ينكرونها جملة. كما يمكن أن تستخدم غرفة الانتظار للهجوم على السياسيين في كل من جانبي المجلس. اتخذ السيد **رتشاردويلسون** أمين عام الوزارة آنزاك, الخطوة غير المضادة في يونيو 1998لكشف أنه قد حذر **تونيبلير** سكرتير الصحافة و كذلك **الستيركامبيل** أن يسقطا النشاط السياسي في الريادة إلى حين الانتخابات المحلية لتلك السنة بغرض حماية الخدم المدنيين المسحوبين في مباراة شتم مع المعارضة.

وصف السيد كامبيل' كطائر حر'حيث كان قادراً على أن يمثل خصوصية الحكومة في سياغ سياسي حزبي, ليس كالخدم المدنيين المقيدين بقانون نظام الحكم البريطاني التقليدي بشكل نزيه (دون تحيز).اعتقد أن امتلاك رقابة ملاحظات اجتماعات اللوبي مرتين يومياً للصحفيين البرلمانيين لا شئ من المادة التي خمنت أن السيد كامبيل'يأتي في أي مكان بالقرب من هجوم المعارضة'. (البريد اليومي 17يوليو1998:1).

أدين نظام اللوبي في أوقات مختلفة من قبل الصحفيين و السياسيين. كما يمكن أن يقود لنقص المسؤلية على جزء من السياسيين.حيث يمكن أن يسرب السياسيون قصة تقيس رد فعل, و حينها تؤكد أو تنكر حقيقة القصة في وقت لاحق.كما أن هذا يعتبر أدرة مفيدة للحكوماتخصوصاً للذين مع الأغلبية الافتراضية(البسيطة), حيث

أنها مفيدة أيضاً للصحفيين عديمي الضمير الذين يزودون مقتطفات دون تبريرها و دون أن يستطيع أي أحد أن يشكو لكونها محرفة . في حين أنها أسوأ, فهي تسمح للصحفيين ليأخذوا قصة و يستخدمونها بعدم يقين ؛ لأنها من الصعب أن تتبع من خلال قصة ليست مشاركة لمصدر. فمثل هذه القصص تكون صعبة للهجوم أو الإساءة, و كذلك الإثبات أو عدمه.صنعت العديد من المحاولات على مر السنين للتنهي نظام اللوبي رفض المستقلون الانضمام عند الانطلاقة الأولى إلا أن يراجعوا موقعهم لاحقاً .على الرغم من أن معظم الناس وافقوا على أن هذا النظام هو أبعد من

التعامل مع الناس

المثل الأعلى, إلا أنه لم يأتِ أحد قط بالبديل الذي يمكن من عرض كل المنافع للجانبين المحتملين معاً بواسطة النظام الحالي.

الاقتباسات

إن الاقتباسات التي يستخدمها الصحفيون لدعم القصة هي السجل الوحيد الصحيح لمقابلة ما أو تقرير ما.فالمشاهدة على التلفاز أو الاستماع على الراديو يجعلان المستخدمين يثقون بأن ما سمع(مدعوم بواسطة نبرة صوت أو تعبير وجهي في حالة التلفاز)يعطيهم معلومات دقيقة.كما أن للصحيفة و للمجلة أيضاً مساوئ' في رهانات الثقة' لأنها لم تخبر عن كتابة التقرير عن كلمات الشخص بدقة و بنفس الطريقة. لهذا السبب, الحجج الأخلاقية عن إخبار القصة لابد أن تعامل الاقتباسات بدقة لا يعني هذا أن توصف كل العشرين دقيقة للمقابلة(على الرغم من أنها تقنية مستخدمة في المجلات من حين لآخر)يمكن لأي فرد تقريباً الاستفادة من تقرير بسيط, المهم أن الاقتباسات استخدمت بدقة و بشكل مناسب و بترتيب زمني صحيح. حيث إن مزج و مطابقة ما قاله الشخص لوضع الكلمات في ترتيب مختلف أو قص عبارات التأهل بعيداً عن الجملة الأساسية, بغرض احتيال المقابلة الصحفية. على سبيل المثال, فإن قائد الإتحاد الذي يقول علىَ أن أشاور العضوية لكن أعتقد أننا سنكون في ضربة من الأسبوع القادم'.

إن التحرير و الترتيب الزمني هما بأهمية الإبلاغ الدقيق. على كل, لا يعني ذلك أنه ليس علينا أن نحسن قواعد الأشخاص, فإن ما يقال في الحامية و الموقف المكلف شعورياً قد يسلم جيداً , لكن ربما يبدو مربكاً في الطباعة. على سبيل المثال' وقف

صانع النحاس هناك للتو و لا شئ فعل لحفظه, إنها فقط عبارة يستخدمونها الشهود , لا يجب أن تكون منسوخة إلى' بمجرد أن وقف صانع النحاس'لم يستطع فعل أي شئ لحفظه' فتبديل ' لا شئ'الى'أي شئ'يصحح خطأ نحوي شائع نادراً ما يلاحظ في الحوار, بينما في الطباعةيجعل المتحدث يبدو غير مؤهل علمياً . كما أعتقد أن تغيير كلمة' صانع النحاسيأخذها بعيداً جداً . حيث استخدمت هذه الكلمة على نطاق واسع , و عليه ليس هناك مشكلة في الفهم , و مع ذلك اختيارها بواسطة شاهد يقول شيئاً ما عن شرطة مقابلات الشاهد, و موضعه أو موضعها في المجتمع. فهي تساعدنا لنحصل على صورة أفضل لما سيحدث. و لعل سبب استخدام اقتباسات مباشرةمن الشهود هو أنه غالباً ما يوحي التقرير الدقيق أكثر

التعامل مع الناس11-الممارسة المهنية

بكثير مما قصدوا إخبارنا به. فإن اختيار اللغة و التعبير يساعدنا أن نقرر إلى أي مدى نصدقهم.

كثيراً ما يستخدم الصحفيون خدعة القول:حسناً , هل قلت أنه...' و حينها, إذا وافق المقابل على ما قالونه, سيستخدمونه كمقتبس أصلي. علاوة على أن الصحفيين مدركين أن وضع آراء المقابلون داخل كلماتهم الخاصة يضحي بالدقة الى تصريح مسجل بحدة , حينها ربما يكون تغيير عادل. إنه قرار للصحفيين فقط للذين يواجهون الشكل غير التوضيحي الذي يصنعه الشهود.

العمل و القصاصات

إن الضغوطات على الصحفيين لأن يكونوا أكثر كفاءة و كذلك قص التكاليف أدى الى زيادة في استخدام مقابلات الهاتف بدلاً من الحديث وجهاً لوجه, و الاستخدام الأكثر شمولاً لمكتبات القصاصات الصحفية للبحث. على الرغم من أن هذه الوسائل يمكن أن تكون مفيدة لإعياء عمل الصحفيين لربط العناوينإلا أن لجنة الشكاوى الصحفية أعلنت أنه من الضروري أن تضمن تحذيراً عنهم في تقريرها لشهر مارس1992. كما قالت فيما يتعلق بالقصاصات:

إن القصاصات هي جزء أساسي لبحث الصحيفة, لكن يبدو أن العديد من الصحفيين الآن يتصرفون بمعتقد أن ينسخ من عشرة قصص قديمة أفضل من أن تكتب قصة جديدة بتأكيد بواسطة استفسار جديد و صحيح.و في مثال...اعترفت مجلة بسبب أنها لم تستطع أن تتصل بالمرأة التي هوجمت بواسطة زوجها في بعض الشهور السابقة,

فإنها كتبت القصةعلى أساس تقارير صحفية ,مخترعةً حوار لوضع القصة في أسلوب الصحيفة.كانت النتيجة موضوعاً محتوياً على أخطاء خطيرة و بمعدل وهمي.(لجنة الشكاوى الصحفية1992:2).كما حذرت فيما يتعلق بالمقابلات الهاتفية .قال المراسل في أحد الواضيع بشأن المقابل**:**' شاهدها جالسة على السرير...'بينما في الحقيقة أن المراسل لم يزر المنزل قط. حيث أن هذا أدى لأن يفهم القارئ أن المراسل قد دعي داخل منزل الشخص في حين أن ما حدث في الواقع إجراء مقابلة هاتفية قصيرة و مقاومة نوعآ ما.(***لجنةالشكاوىالصحفية***1992:3).

واصل التحرير ليقول أن مثل هذه الممارسات تزيد الشكاوى بموجب البند 1 من القانون الذي يقتضي أن لا تنشر الصحيفة مادة إعلامية غير دقيقة أو مضللة.

11-الممارسة المهنيةالتعامل مع الناس

استخدام اللغة

للصحفيين واجب مهني و أخلاقي ليؤكد أنهم يستخدمون اللغة بالضبط و باهتمام. حيث أن من السهل أن يسيئوا للأشخاص أو يشوهوا الحقيقة بسبب الاستخدام الفقير للغة. فإن الكلمات الخاطئة و الاختيار الخاطئ للعبارات يمكن أن يضع ميول على شئقد لا يكون مقصوداً . نجد أن الصحفيين لم يستخدموا الاعتذار على الإطلاق بأنهم لم يقصدوا ما قد كتب؛فإن وسائلهم هي الكلمات, لذا يجب عليهم التأكد من أنهم استخدمونها جيداً . حيث إن هناك العديد من الأمثلة لإستخدام اللغة المسيئة في سجلات المجلس الصحفي. على سبيل المثال, فإن المجلس الصحفي جعلها قاعدة بأن كلمة شاذ جنسياً 'كانت مسيئة و ينبغي أن لا تستخدم في الصحف(المجلس الصحفي199:189) كما أنهم قرروا في قرار آخر أن كلمة'صدعي' كمرجع لأشخاص من أصل صيني , كانت مسيئة و ينبغي لاَ تستخدم في الصحف(***المجلسالصحفي***1990:193). كما أن محرر صحيفة (***رااستار***) آنزاك(الذي استخدم الكلمة كعنوان رئيسي) , حيث احتج **بريانهتشين** على أن معظم الناس اعتقوا أن العنوان الرئيسي كان مضحكاً جداً . على كلٍ , فإن المجلس الصحفي قد أيد الشكوى بأن:' عنوان (***زاديلياستار***) الرئيسي كان كلعبة مسلية بشكل سطحي و بكلمات و إيقاع, لكن استخدامها للمصطلح الانتقامي'صدعي'كانمسيئاً و

دراسة حالة11.1الوسائل الصحفية و الممارسة السيئة

ارتفعت العديد من القضايا التي نوقشت سابقاً في التقريير السنوي لعام1989للمجلس الصحفي الذي يتضمن أمثلة عديدة للغة السيئة. حيث اجتمعت أحد القضايا بالبريد

اليومي. و في محاولة إيجاد معلومات عن جريمة قتل مخبر عنها, يلجأ الصحفيون لمهاتفة المنازل المجاورة لموقع الجريمة بطريقة عشوائية , منذ أن أتتمحادثة للشاكي عند الساعة(1.15ص), فإنه انزعج بشكل ملاحظ خصوصاً لأنه ليس هناك سبباً ليفترض أنه عرف أي شئ إضافي عنها أكثر من أي شخص آخر.كما صرحت محاكمة المجلس بأن'هناك مناسبات نادرة قد تبرر ازعاج شخص ما بواسطة الهاتف في الساعات الباكرة بطلب تعليق أو معلومات , فهذا ليس أحد الأسباب . فمثل هذا اللوك يكون مقبولاً عندما تكون القصة مهمة و عاجلة و كذلك الشخص المهاتف ذا صلة مباشرة بالقصة المغطاة, أو أنه ناطق

التعامل مع الناس

رسمي مسؤول. فليس هناك مبرر في هذه الحالة.(***المجلسالصحفي***205:1989). كما اعتذرت الصحيفة في هذه الشكوى. و في قضية أخرى، مستشار البلدة الرسمي الذي كتب للصحيفة,وجد خطابه مستخدماً على الرغم من أنه كان مقابلة.كما لم تعمل أي إتصالات مع الشكوى , على الرغم من أن **ميلتونكينيس** قد حاول ذلك. حيث وافق المجلس على أنه كان خطأ أن تستخدم بيانات من الخطاب دون الرجوع مرة ثانية للكاتبلأن هذا يعطي طابع مضلل لما قوبل عليه. إذا أوضح التقرير التعاليق التي كانت في الخطاب , حينها لن يضل القراء و لا يكون هناك إخلال بالأخلاقيات(***المجلسالصحفي***204:1989).

هناك قضية أكثر حداثة لسوء استعمال مقابلة ما حدثت في 1989عندما خطت صحيفة زا صن خطوة إضافية في تضليل القراء. فقد نشرت قطعة في 1989عن أم ولدت في الستين من عمرها و وصفتها كتابة بواسطة **لوردوستون** , الأستاذ السامي لدراسات العضوية(***زاصن***, 23يناير1989), حيث نشرت الصحيفة اعتذاراً في الأسبوع التالي إعترفت فيه أن المراسل تحدث إلى **لوردوتسون** لكن الموضوع لم يكتب بواسطته(***زاصن*** ,29يناير1998:2) كما كان غير مهني أن يعزى الموضوع إلى **لوردوتسون** بشكل واضح و كذلك غير أخلاقي بصورة كبيرة

عفا عليه الذمن بسعادة. كما أن الإغراء لاستخدامه ينبغي أن يقاوم'(***المجلسالصحفي***193:1990).تكون العديد من الكلمات التي من هذا القبيل مسيئة بالنسبة لمجموعات مختلفة في المجتمع و على الصحفي الجيد أن يكون

واعياً لهذا. فأن تستخدم هذه الكلمات في محاولة متعمدة لتسيء أو تستفز على حد سواء, لكن أن تستخدم دون تفكير و تكون جارحة بالصدفة , فهذا غير مهني.هناك نطاق واسع للكلمات و العبارات التي تتطلب عناية؛ فاللغة السيئة و الكلمات الجنسية و التشريحية جميعها لابد أن يفكر فيها قبل الإستخدام (انظر الملحقين1 و2). كيف يشعر القراء بإستخدام مثل هذه اللغة؟ قد يكون حسناً استخدام اللغة السيئة في مجلة تهدف للقارئ الذي نتوقعه(مثلاً , مجلة تهدف إلى الصبيان مثل **لوديد**)لكن من المرجح أن لا تكون في الصحف المحلية حيث لا يتوقع فيها القارئ مثل هذه اللغة. أصدرت **هيئةالإذاعةالبريطانية** تعليمات جديدة للموظفين عندما قسمت السلطات التشريعية و قدمت الى اسكوتلندا و ويلز. كما اختصت بتفاصيل اللغة المحيطة بالأمة و إمكانيتها لحدوث الإساءة.

11-الممارسة المهنية

حيث حذرت بأن الكلمات مثل''أمة'' و ''بلد'' و ''عاصمة'' يمكن أن تفسر بصورة مختلفة من قبل جماهير مختلفين...فالأفضل للبرامج التي تذاع من خلال المملكة المتحدة التحدث عن الأشياء التي تحدث' عبر المملكة المتحدة على نطاق واسع عندما يكون ذلك ما يقصدون,(***هيئةالإذاعةالبريطانية***1999:5). تتواصل التعليمات لتحذر ضد استخدام تبادل انجلترا و بريطانيا.

كما يعتبر النطق مهماً مثل استخدام اللغة للمذيعين و يمكن أن يسبب إساءة بكل سهولة . فمن الضروريالتحقق من أن لديك النطقالصحيح .

صنع الوعود

لابد أن يدرك الصحفي أن صنع الوعد يربطهأو يربطها بسير حدثما،على كلٍ ، كثيراً ما يكون الإغراء للموافقة على فعل شئ بغرض جعل الحياة أسهل.على سبيل المثالكثيراً ما يطلب من المقابل أن يرسل نسخه الصحفية التي تظهر فيها المقابلة , كما أن الطريق السهل هو أن يوافق. على أي حال, يمكن أن يكون التأكد من وقت ظهور موضوع محدد أو إرساله شاقاً أكثر من إعلانه, لذا,يجب أن ينصح الصحفي جياً ليرفض بأن يَعِد أن يرسل وثيقة(ورقة).

تدقيق النسخة

يطلب المقابلون في بعض الأحيان من المراسلين تزويدهم بنسخة التقرير للتدقيق . إذا وافق المراسل أن يهاتف شخص ما و يراجع النسخة أو يضع نسخة في البريد, يكون ذلك المراسل قد أبطل مسؤولية التحرير إلى المقابل. لا يهم كيف يخبر الصحفي المقابل بتأكيد على أنه لا يمكنه أويمكنها تغيير الكلمة,فحتماً هناك سيصر المقابل على أن تتغير, قد يدعي المقابل أنها خطأ أو تعطي طابع سئ. ربما يقول الصحفي أن القطعة قد عرضت للتدقيق فقط, بينما يمكن أن يشكو بقسوة عندما تعرض التعديلات في أي قضية. يكون التدقيق هو وظيفة الصحفي و أنه أو أنها لا يمكنه التظاهر بأن القطعة دقيقة و منصفة لو أن القطعة معروضة لشخص أو الكثير من الأشخاص المقابلين قبل النشر. كما قد يدعو عدم اتخاذ التغييرات المطلوبة الى انتقادات شرعية.كان لصحيفة (***ديلي ميل***) في قضية المجلس الصحفي شكوى مؤيدة ضدها لفشلها في شرف التعهد. ‘كما أن نتيجة فشل تعهد الموضوع قد تضمنت بنود لطبيعة شخصية عالية التي وجدتها الشكوى مسيئة, على الرغم من أن نية الموضوع كانت تعاطفية’(***المجلسالصحفي***1978:114). كان المجلس

11-الممارسة المهنية **التعامل مع الناس**

الصحفي هنا مديناً لفشل شرف الوعد, لكنه كان وعداً ينبغي أن لا يصنع على الإطلاق. و لعل عرض النسخة للمقابل هو إقرار ضمني بأن القطعة هي علاقات عامة و ليس صحيفةعلى كلٍ ,ربما لا يكون ذلك مناسباً لقراءة الاستجوابات للمرة الثانية للمقابل, أكثر من القصة كاملة .و لتأكيد إتصال قالوا فيه ما يدعيه الصحفي فإنهليس طبقاً لموافقة النسخة.

تغطية القصص

نجد أن الوعود غالباً ما تكون عن استخدام القصص.حيث أن قضايا المحكمة هي مثال جيد يقترب فيه الصحفيين غالباُ بواسطة الأشخاص المتهمين بارتكاب جريمة ما, أو أقاربهم و يطلبوا أن يحتفظوا بقصة معينة بهدوء. على كلٍ , فإن ولاء الصحفيين ليس للمتهم بل للمحرر و القراء و المجتمع كذلك بصفة عامة, لذا ينبغي أن يرجع أي منهج صنع للصحفي عن قصة ما للمحرر, و ينبغي أن يكون قرار المحرر سواء تستخدم نسخه أم لايصح هذا مضاعفاً إذا عرضت رشوة أو صنعت تهديداتأو أن الصحفي شخصياً مشتركاً بطريقة ما.كذلك السماح لهذه الاعتبارات فيما إذا ترسل أو لا ترسل قصة ما سيكون غير مهنياً بصورة عالية.كما أن بعض المحررون قلقون جداً من الضغط غير المبررالمجلوب ليحمل أنهم استخدموا مثل هذه القصة تلقائياً حتى إذا لم يتضايقوا بصورة طبيعية,لأن هذه هي قضية, فالعديد

من المراسلين الخبراء سينصحون الأقارب المفجوعين أن لا يفكروا في القمع و ينبغي أن يتصلوا بالمحرر إذا أحسوا أنهم يجب عليهم إستثناء أن فرصهم لعدم النشر ستكون أفضل بكثير بترك المسألة ليانصيب المساحة وقيم الأخبار . إني لا أرى شيئاً خاطئاً لاستخدام الصحفيين لمعرفتهم و خبرتهم للنظام لنصيحة أولئك المفجوعون ,شريطة أن يحدث شيئاً و يسجلونه بالطريقة الطبيعية . سيكون الفشل في تسجيل النسخة غير أخلاقي و غير مهني و يكون جريمة تأديبية تماماً إذا اكتشفت .

الحظر

تصنع المنظمات في بعض الأحيان قيوداً لنشر بياناتها الصحفية.على سبيل المثال, كثيراً ما تحرر أقسام الحكومة مستندات طويلة لوسائل الإعلام قبل تاريخ النشر الرسمي ليعطيها فرصة لتقرأ و تلخص المحتويات, و بالمقابل,فإن الصحفيين متوقعين أن لا يستخدمو المادة الإعلامية حتى التاريخ المعطى في الحظر. على سبيل المثال, نشرت قائمة الشرف للسنة الجديدة في بداية السنة الجديدة., بينما

التعامل مع الناس11-الممارسة المهنية

صدرت القائمة لأجهزة الإعلام حوالي 20ديسمبر. يسمح هذا للصحفيين أن يوصلوا الأشخاص بالقائمة للمقابلات و الصور قبل عطلة الكرسمس – في حين أن العديد من المستلمين الممنوحين يكونون متوفرين و كذلك حين يكون العديد من الصحفيين أيضاً في عطلة, يتركون هيكل غرفة الأخبار أن يقوم بهذا العمل. يجعل الحظر غرفة الأخبار تقوم بهذا العمل عندما يكون كلٌ من المراسلين و المستقبلين اللممنوحين متوفرين.

لا للجنة الشكاوى الصحفية(حيث أن الحظر هو تقريرها المفضل) و لا لإتحاد الصحفييناالوطني بنود محددة للحظر, بينما لكلاهما بنود تحدد أن الصحفيين لديهم واجب الحفاظ على أعلى المعايير المهنية و الأخلاقية . و من غير المحتمل أن تعتبر شكوى حظر بواسطة لجنة الشكاوى الصحفية , بينما عوملت شكوى واحدة من قبل المجلس الصحفي في 1989عندما خالف قاتشيد بوست و صحيفة زا تايم حظر نشر أخبار بأن شركة محلية ربحت جائزة الملكة للصناعة. حيث أخبرت الشركة المجلس الصحفي أنها لم يسمح لها أن تخبر قواها العاملة عن الجائزة ,و نشر المعلومات في بيان صحفيفي يوم مبكراً لم يكن جيداً لمعنويات العامل.عمدت الشركة أن تخالف الأخبار الجيدة لعمالها لليوم المتفق.

قالت الصحيفة أن الحظر فقد بشكل غير مقصود, بينما قال المدير الإداري أنه لم يعتقد ذلك لأنه طبقت بوضوح في بداية و نهاية البيان الصحفي, حيث أيد المجلس الصحفي الشكوى(المجلس الصحفي1989:214).كما ينبغي أن تدقق كل البيانات الصحفية للحظر و كذلك أي قرار يخل به ينبغي أن يعتبر بجدية فائقة , حيث أن الصحيفة أو محطة الإذاعة التي تتجاهل مخاطر الحظر بصورة مستمرة لم تستقبل البيانات الصحفية بنصيحة. بما أن هذا التسهيل متاحاً لميزة أجهزة الإعلام, فإن الإحساس العام يوحي بأن الحظر ينبغي أن يلتزم به ما لم يكن هناك أسباب جيدة لعدم التدقيق, مثل الحظر المستخدم لمنع نشر معلومات معروفة مسبقاًبصورة واسعة.

السرقة الأدبية

تتضمن السرقة الأدبية إعادةكتابة شخص آخر و كأنها كتابتك الخاصة. حيث أن أوضح استخدام للسرقة الأدبية عندما يكون لمنفذ إعلام قصة ما يريد الصحفي إستخدامها. كما أنها أسلوب إغراء,إذ يضع الصحفيين في إعتبارهم ضغوطات الوقت بموجب الوفاء بالمواعيد النهائية للنسخة- لاستخدام تلك القصة , و

11-الممارسة المهنية

ربما إعادة كتابتهليس بشأن ألا َ يخِ وا بحقوق النشر وكذلك أن يتجنبوا التحقق.على كلٍ فإن المشاكل التي من هذا القبيل ذات ضعفين:

1هل يكون حقاً أخلاقياً أن تأخذ عمل شخص آخر و تحيله و كأنه ملكك, و بالتالي تحرم الصحفي الأصل من الأجور التي تحق له أولها شرعاً ؟

2- ماذا لو كانت القصة الأصلية غير صائبة؟حيث أن الصحفي الذي ينسخ القصة يخاطر بتكرار أي خطأيتضمنها.علاوة على ذلك, فإنه أوإنها ينحني لمحاولة تأكيد العناصر التي تركت مبهمة تعمداً في الأصل, و بالتالي زيادة عدد الأخطاء.كثيراً ما يقاوم نواب المحررينالذين يعيدون نسخة المحرر المكتوبةليجعلونها'ألمع' ليعودوا لشئ ما أقرب للأصل , لأن النسخة توحي بأكثر مما يمكن للمحررأن يدعمه وهو البقاء في نطاق التشهير و الإثارة.

وهذا ليس لنقول أنه ينبغي أن لا تستخدم أجهزة إعلام أخرى لتنبهنا للقصص. تنقل الصحيفة في بعض الأحيان قصة ذات أهمية و إن منافسيها مقيدين بواجب إتباعها. بسبب هذا, كثيراً ما تنقل الصحف الشعبية الوطنية قصة رائعة حتى بعد أن تتم طباعة الطبعة الأولى و بعدها تنشر القصة في الطبعة الثانية عندما يتوفر الوقت

للمنافسين ليحصلوا على قصة مقلصة إلى حد كبير.كما أن جميع مكاتب الأخبار تستخدم أخبار التلفاز و الراديو لتنبيههم إلى قصة إنهيار. ولعل الاستماع إلى محطات الراديو المحلي يمكن أن ينبه صحفيي الصحف المحلية لأي حادثة خطيرة أو حريق في الكثير من الوقت لديهم لطرق الخدمة المناسبة والحصول على التفاصيل و أيضاً الخروج و الحصول على القصة.كما يمكن أن يكون التلفاز و الراديو مفيدان بشدة في تزويدنا بمعلومات شاهد العيان في أحداث مثل الزواجات الملكية و المناسبات الرياضية.

الحياة الشخصية

يعتقد العديد من الأشخاص أن الصحفيين ينبغي أن يكونوا نزيهين(أنظر الفصل الثالث). يفترض هذا الرأي بسبب شدة تطرفه أن الصحفيين لاينبغي أن يكون لديهم أي آراء سياسية شخصية .

التوجيهات

كما ينبغي أن يكونوا بعيدين من المجتمع و يتصرفون كملاحظين أنقياء. على كلٍ من الضروري للصحفيين أن يكونوا مهتمين بشأن المجتمع فيما يخبرونه و كذلك يعلقون عليه. إذا لم يقلقوابشأنه و لم يشاركوا فيه,حينها من المحتمل أن يكونوا صحفيين فقراء جداً . فالصحافة هي عن الناس و ينبغي أن يكون الصحفيون اجتماعيين و مهتمين بالناس و القضايا فيما يبلغون عنه. كما يعني هذا أن للعديد من المراسلين نماذج سياسية و ناشطون سياسياً (مع ذلك نظر أيضاً العديد بعيداً جداً لأن يكون السياسيون أي شئ بخلاف السخرية حول السياسيين والسياسة). علاوة على ذلك,لبعض السياسيون الصحفيون مصالح خارجية أخرى متضمنة في نوادي و مجتمعات عديدة , على الرغم من أن آخرين وجدوا ساعات عملهم ناهضة ضد الانضمام لهذه المجموعات. بسبب هذا فإن الصحفيين أكثر من معظم المجموعات المهنية , يتمتعون بشركة بعضهم البعض.

لأجل حفظ حياتهم الشخصية و الاجتماعية خالية من الصراعات المهنية للمصلحة, من الضروري أن يُعلم الصحفي مكتب الأخبار إذا كان أي قصة فيما يعرفها أوتعرفها محتمل أن تقدم مثل هذا الصراع.و قد قالوا, ينبغي أن يكون معظم الصحفيون محترفون تماماً ليتجنبوا الفخاخ الواضح. فعلى سبيل المثال, إذا كان

دعم عمل الصحفي لا يستطيع مقابلة نائب المحافظ و أن يقدم قطعة عادلة و متوازنة, حينها ينبغي على الصحفي أن يعيد أوتعيد النظر في مهنته.هذا لا يعني أن تكون القطعة نزيهة تماماً حيث أن هناك قيود لتصدر أن ما يسجله المحافظ كان غير مثالي و ينبغي أن ينقى هذا بواسطة أ ي صحفي ,لا يهم آرائه أو آرائها السياسية.في الواقع,غالباً ما يكون صعباً جداً بالنسبة للصحفيين التأكد من أنهم تركوا آرائهم الشخصية في انتظار سواءكانت داعمة للشخص المقابَل أكثر من عدم الموافقة عموماً مع المقابلين.هناك خوف مستمر من أن يكون الشخص ناعماًجداً , و لا يذهب للقضية الأساسية.على كلٍ , فبعض الروابط الشخصية أكثر صعوبة في التعامل في التعامل معها .كما لا يكون سهلاً لصحفي التقصي عن شركة سجلها البيئي ردئ إذا كان يعمل بها شريكه أو شريكها, علاوة على ذلك, إذا كانت وظيفة الشريك في خطر أساسي قد يصبح التقصي مجهد تماماً . في مثل هذه الحالة ينبغي أن يُخبر الصحفي محرر الأخبار عن المشكلة , و حينها ينبغي أن يوجه محرر الأخبار مراسلاً آخر للمهمة.

تصدر لجنة الشكاوى الصحفية قضايا موضوعية من حين لآخر كما فعل المجلس الصحفي من قبلها, حيث أن تقاريرها لتغطية أحداث مهمة مثل طرق الشغب

التوجيهاتالممارسةالمهنية

الغريبة (كتيب اللجنة الصحفية رقم.8,يناير1991)لفتت إنتباه أجهزة الإعلام إلى دروس مهمة. من المخجل أن لجنة الشكاوى الصحفية لم تنقل مثل هذه الإستفسارات بمعيار كامل.غطت توجيهات لجنة الشكاوى الصحفية قضايا مثل:

التعاون التحريري: تختص هذه القضية بالتزام المحرر في التعامل مع الشكاوى فوراً و يجعلها بعيداً عن وجود لجنة الشكاوى الصحفية.

مذكرة توجيه اليانصيب:تنصح هذه القضية المحررون بكيفية التعامل مع رابحين اليانصيب الذينأُختيروا سراً .

قانون حماية البيانات و قانون الصحافة و لجنة الشكاوى الصحفية: يعطي هذا القانون توجيهاً عن قانون حماية البيانات و تطبيقه للصحافة.

ما يختص بكتابة تقرير عن الأشخاص المتهمون بجريمة:تعطي هذه القضية توجيهاً يختص بنطاق إفتراض البراءة , كما ينصح بما يتعلق بالتعامل مع أقارب المشاركين في النشاط الجنائي.

اللاجئون و باحثون الملاجئ:تقدم هذه القضية نصائح بشأن المصطلحات و الطريقة التي يجب أن تتخذللكتابة عن باحثي الملجأ و الهجرة.

السلطة القضائية و التحرش:تذكر هذه القضية المحررون بأن الاتفاقية لم تسمح للقضاة أن يعلقوا على القضايا و أن وسيلة التعليق ينبغي أن تعتبر التحرش.

الصحافة المالية أفضل مذكرة ممارسة2005:تنصح هذه القضية بأفضل ممارسة فيما يختص بالصحافة المالية و أن لا يستفيد واجب الصحفي من المعرفة المسبقة.

فيما يتعلق بكتابة تقرير القضايا التي تنطوي على المولعين:هذه القضية هي نصيحة لجنة الشكاوى الصحفية التالية لحملة ملف التعريف العالي لأخبار العالم ضد المولعون.

الأمير وليام و الخصوصية:أعطيت هذه النصيحة في حديث من قبل لورد ويكهام أثناء وصول الأمير ويليام 18 ونوى أن يذهب إلى الجامعة.

كتابة تقرير أحداث الرياضة العالمية:هذه القضية تذكرة للمحرر أن لا يشجع داعمون الفرق العالمية ليتصرفوا بطريقة عنيفة عند أحداث الرياضة العالمية.

الممارسةالمهنية

المرضى المحجوزون بالمستشفى بموجب قانون الصحة العقلية لعام1983:هذه القضية رسالة تذكير مفصلة عن المصطلحات التي ينبغي أن تستخدم عن المرضى المحجوزون بالمستشفى بموجب قانون الصحة العقلية لعام 1983. كماأصدرت الآن كتاب شفرة المحرر, كتاب النصيحة المختصة برسم القضايا من خبرة لجنة الشكاوى الصحفية.

كما يضع الإتحاد القومي للصحافة توجيهات بشأنقضايا عديدة من حين إلى آخر. في عام1984بالتعاون مع مجلس تعليم الصحة , قد نشروا توجيهات عن فيروس نقصالمناعة البشريةو الإيدز,على الرغم منأن هذا لم يبدو مؤثراً على الرسائل التي وضعت عبر الكثير من التغطيات الصحفية التي مثلت الإيدز و فيروس نقص المناعة البشرية ‘كبلاء جنسي’ زار أولئك الذين يستحقونه(التدقيقات و الحقل1996:251).كما تضمنت توجيهات أخرى في لغة وجود و إبلاغ عرقي و إبلاغ عن أولئك العاجزين و الصحة العقلية(أنظر الملحقات).

الفصل الثاني عشر

اللوائح

يفتتح هذا الفصل القسم الثاني من الكتاب,منتقلاً من الأخلاقيات إلى اللوائح.

- يحدد الهدف من اللوائح و المساءلة.
- يحدد الأنظمة التنظيمية الأساسية.
- يوضح الفرق بين القيود و المعوقات.

اللوائح هي جزء حتمي لضمان المعايير في الحياة العصرية اليومية. كما أنه دون لوائح لكثير من بقية المجتمع التي نتصل بها على أساس منتظم, ستصبح الحياة أكثر خطورة و أكثر عدم راحة.حيث تضمن اللوائح و وكلاؤها المرتبطون بالتنفيذ أن نصف لتر بعد العمل هو مقياس ملئ بالبيرة غير المسقية و أن شراءنا للبترول لإيصالنا للمنزل هو بجودة محددة , كما أن اللتر الملئ و الأكل الذي نأكله عندما نصل المنزل هو آمن نسبياً و خالياً من الكميات المفرطة من البكتريا الخطيرة.

أدان العديد من الأشخاص على مر السنوات المعايير الأخلاقية لصحافة الصحف في المملكة المتحدة, مدعون أن الصحفتدخليةو كثيراً ما تكون غير دقيقة أو أدهى من ذلك . في الآونة الأخيرة فقط دعى تشارلز كلارك وزير الداخلية إلى لوائح قانونية للصحافة،حيث حثَ ‘نظام أقوى’على لوائح الصحافة و قال :‘ من وجهة نظري, إن قانون السلوك الذي يعمل من خلال لجنة الشكاوى الصحفية يجب أن يوضع على أساس قانوني’ و لزاما علينا أن نتجه نحو نظام منظم لوسائل الإعلام, حيث تنظمه وسائل الإعلام و ليس الولاية, بينما تنفذ القرارات في الواقع.(اسمث:12006a).

لا يمكن أن تستثنى وسائل الإعلام من الحاجة إلى اللوائح لضمان المعايير المقبولة و كذلك أي نقاش حول لوائح وسائل الإعلام يختص بقيمة اللوائح و الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها.

كما أن هناك عدداً من القضايا التي تعتبر من قبل وسائل الإعلام؛ أولى هذه القضايا , القضايا الإجتماعية و الإقتصادية . يحتاج المجتمع لأن يقرر ما يسيطر عليه إن وجد,ينبغي أن يضع في ملكية الصحف أو محطات الإذاعة. كما يحتاج أيضاً أن يعتبر سواء كان هناك أي حدود إجتماعية و كيف ينبغي أن تنفذ هذه

11- اللوائح

الحدود.حينها من الضروري أن يعتبر مفهوم لوائح المضمون.هل للصحف و محطات الإذاعة مضامينها المسيطرة أو المحددة بطريقة ما؟كما أنه بشكل تقليدي تعامل الصحف و الإذاعة دائماً بشكل مختلف في المملكة المتحدة.حيث أن قيمة محددة للموجة على لتقال الأطياف دائماً تضمن الحاجة لشخص ما ليختار ما سيخصص القنوات المختلفة. فإذا أخذ الأختيار موقعه, حينها تطلب بعض أنواع المعايير و ذلك أيضاً قد يكون إلى جانب الخط بمن يعتقده المجتمع أنه سيحسن مسار الإذاعة.كما أن مفهوم السماح الوحيد لمحطات الإذاعة في أيادي‘شخص مناسب و صحيح’قد ينمو على مر السنينو يصبح مقدساًفي قوانين الإذاعة المختلفة فما فوق و كذلك متضمناً قانون الإذاعة1996.

ومن ناحية أخرى ,كانت الصحف غير محدودة جداً في نظرية أن أي شخص يمكن أن ينشئ صحيفة و يحاول بيعها. حيث أن التقييد الوحيد هو مبلغ المال المطلوب لاطلاق ورقة. بالطبع,الآن تغيرت الأشياء مع الموجات المتوفرة إلى حد بعيد على الشبكات الرقمية, عشرات القنوات تقفز و الآن يحتمل أنها أسهل في

الشروط الحقيقية لاطلاق قناة تلفاز جديدة أكثر من أن تطلق صحيفة وطنية جديدةجعلت الحركة تجاه الإذاعة الرقمية و الحركات التقنية تجاه التغطية لوائح وسائل الإعلام نقاشاً مهماً حول العالم و المملكة المتحدة دون إستثناء.كما أعلنت الحكومة أن أرضية الصحافة ستصبح رقمية فقط و بالأشارة التناظرية تكون معقولة تدريجياً حول القطر من2012-2008. و بالفعل في عام2006قرابة 75% من السكان تمكنوا من إستقبال التلفاز الرقمي. يعتبر الإنترنت وسيط تطوير سريع آخر يستخدمونه حوالي ثلثان من الراشدين بصورة منتظمة, حسب مكتب الإحصائيات القومية في عام2006. تم ضبط هذا العدد جلياً لينمو كما عرضت الإحصائيات أن كثير من الأشخاص الصغار يستخدمونه أكثر من الكبار و إن الإتجاه عبر السنوات القليلة الماضية بمعدل ثابت. كما أن تقارب الإنترنت و التلفاز التقليدي سيؤدي إلى تشويش الفهم لما هي عليه , بالنسبة للمستهلكين الذين يحملون الأفلام و الموسيقى و برامج التلفاز بسعادة من الإنترنت و يشغلونها و كأنها كانت برامج تلفزيونية.يعني هذا التوسع أن التلفازقريباً سيطلب عدداً محدداً للمزيعين المستخدمين مورداً نادراً .جمعت التقنية القائمة على الخادم بشكل ضخم موجات السعات العريضة, حيث أنها قريباً ستعني أن أي شخص يمكن أن يعمل كمزيع, و

ينقل البرامج من خادمها إلى أي شخص يهتم بربطها . و بالفعل عرضت هيئة الإذاعة البريطانية و القنوات التجارية الفرصة لرؤية أو سماع البرامج التي

12- اللوائح

فقدت.أو عرض الحلقة القادمة قبل نقلها.كل هذا حتماً سيؤدي إلى إرخاء اللوائح أكثر من خطر مواجهة نوع الثورة المحمولة بواسطة الراديو إلى المملكة المتحدةs1960.علىكلٍ , على الرغم من أن السيطرة الاجتماعية و الاقتصادية لحاملي الامتياز قد تكون أقل أهمية مما سبق , فإنه غير محتمل أن أي فرد يريد كل شئمجاناً عندما يتعلق الأمر بالمحتوى,تبدأ عناصر اللوائح أن تستمر.

يتعلق النقاش المهم الآخر المحيط باللوائح بالملكية و التمويل.يمكن لوسائل الاعلام أن تملك و تمول علناً من المحفظة العامة, أو تملك و تمول بشكل خاص إما بواسطة الإعلان أو الإشتراك أو الدفع بواسطة المقابلة. كما يمكن أن تناسب أول طريقتين دفع نموذج إذاعة الخدمة العامة, حيث لا يعتمد التمويل على المقابل بشكل مباشر. ينقل البرنامج و يستقبل بغض النظر عن ما إذا كان المقابل يريد البرنامج أو حتى ينتقل إلى مجموعاتها لاستقبالها.

إذاعة الخدمة العامة هي مبدأ مهم لابد أن يفهم في نقاش اللوائح.كما أن لإذاعة الخدمة العامةتقاليد منذ فترة طويلة في عدة بلاد, متضمنة المملكة المتحدة , حيث تسمح للمقابلين أن يروا برامج التوعية و التعيم و الترفيه دون الحاجة إلى لتقرر سواء أن تدفع لتلك الخدمة الخاصة في مسألة التسليم.

يتوقف النقاش حول هدف الإذاعة و أجهزة الإعلام.هل نحن نصنع البرمج لنكسب مالاً ,أم نكسب مالآً لأجل أن نصنع برامج ؟ فنجد أن المذيعين التجاريين هناك ليصنعوا مالاً ليدفعوه للمساهمين كأرباح بنفس الطريقة التي تفعلها الصحف.هذا يعني أنه يجب عليهم أن يزيدوا الجماهير ,إما بزيادة الأجور أو الإشتراكات أو يزودوا المعلنين بأكبر عدد ممكن من الجمهور من الأشخاص المناسبين, لما سيدفعه المعلنون بعد ذلك؛ و كذلك,الجمهور الأساسي الأكبر راتباطاً مباشراً هو أكثر جمهور سيدفع المعلنين للوصول إليه.

و كذلك إلذعة الخدمة العامة ينبغي أن لا ترتبط إرتباطاً مباشراً بالجماهير الكبيرة. كما أصبح منذ فترة طويلة الرأي لعديد مما هدفت إليه الإذاعة فقط لصنع المال, و هذا سيقلل مدى جودة الإذاعة على العرض. كما أن البرامج التي تكون رخيصة لصنع المال, بينما تجذب جمهور كبير نسبياً ستصبح برامج لاختيار القنوات التجارية.أنجزت إذاعة الخدمة العامة ثمانية مبادئ , أولها ينبغي أن تكون

مخرجاتها متاحة عالمياً ,حيث يتطلب هذا شبكة توزيع جيدة لتضمن أن كل المواطنين قد تمكنوا من استقبال البرامج بغض النظر عن الحالة الجغرافية أو

12- اللوائح

المالية. حيث يعني هذا أن تحمل التكلفة بطريقة أخرى, ربما عن طريق الضرائب أو نظام الرخصة أو بعض الوسائل الأخرى التي قد تسمح لأولئك الذين لم يستطيعوا تحمل الدفع ليزودوا بالخدمة المجانية أو تقليل التكلفة. أما المبدأ الثاني هو النداء العالمي ؛لابد أن يفكر الجماهير في هذا المبدأ مثلما يفكر المواطنون, و ليس كما يفكر المستهلكين. فهذا ليس مجموعة سوق أنشؤوها مع بعضهم ليبيعوا المنتجات التي ميزت على أنها مصلحتهم الخاصة. هؤلاء الجماهير هم مواطنون ينبغي أن يكونوا عالميين و متعلمين و مرفهون أيضاً إتعطي مثالاً كاملاً , بل عشوائياً تماماً :في اليوم الذي كتب فيه هذا في مشاهدة في وقت الذروة في المساء عرضت هيئة الإذاعة البريطانية 1عرض وثائقي عن توني بلير, الرجل الذي سجن لقتله للص؛كما عرضت هيئة الإذاعة البريطانية2 دراما وثائقية لمؤامرة ضد هارولد ولسون و كذلك عرضت القناة4 وثيقة عن صورة سقوط رجل من مأساة9/11.

عرضت القناة 3 في القنوات التجارية زوجات لاعب الكرةكدراما جنسية و تسويقية, بينما عرضت القناة5 غريزة قاتل كسلسلة دراما لجريمة. كما أن عروض إذاعة الخدمة العامة غنية و تعليمية و عالمية, لكن ربما لا تكون مناختيار الشعب, زوجات لاعبون الكرة أقل مدى لدراما الجريمة,جميعهم يهدفون الى زيادة الجمهور أثناء وقت الذروة بغرض توفير منصة للمعلنين. لابد أن يناشد التلفاز العالمي الكثير من الناس في أوقات كثيرة , بل يجب أن يفهم في بعض الأوقات أن ينتج برامج تناشد للأقلية فقط, حيث ينبغي أن لا تهدف دائماً لجذب جماهير كبيرة.هذا نطاق صعب مع العديد من انتقادات إذاعة الخدمة العامة المدعية أنه ينبغي أن لا تشغل أي براج شعبية جداً , إذا كانت البرامج شعبية, حينا من المؤكد أن يدفع إليها الناس. على أي حال, تستمر الإنتقادات بعد ذلك, فإذا أخرجت إذاعة الخدمة العامة برامج للأقلية فقط, لما على أي شخص أن يمول النظام . و أيضاً المبدأ الثالث لإزاعة الخدمة العامة هو أن يلبى للقصر؛ كما ينبغي لإذاعة الخدمة العامة السماح للأمة أن تتحدث عن نفسها,حيث يتضمن هذا مجموعات أقلية و العمل في لغات القصر مثل ويلش(ويلزي أو اللغات الآسيوية) ينبغي أن يكون التلفازمعلماً و موضحاً للظروف العصرية. و كذلك تعتبر خدمة المجال العام هي المبدأ الرابع. و كذلك الإلتزام بتعليم العامةهو أيضاً جزءً مهماً بالنسبة لإذاعة الخدمة العامة, و يمثل المبدأ الخامس.

هناك عنصرٌ مهم بالنسبة لإذاعة الخدمة العامة ينبغي أن يكون بعيداً عن المصالح الملتبسة, حيث إن الحكومة و الأعمال التجارية الكبيرة و مجموعات الحملات

12- اللوائح

الانتخابية و مجموعة المنظمات غير الحكوميةينبغيأن يُستمع إليها جميعاً و كذلك ترسل آراؤها إلى المقابل , و لكنبيغي ألا َ يكونوا مسيطرين على المذيع. و المبدأ السابع ؛ ينبغي أن توفر إذاعة الخدمة العامة برامج جيدة تسحب جماهير كبيرة, لأن أولئك الأشخاص يريدون أن يشاهدوشيئاً مفيداًكما ينبغي ألا َ يكون الهدف لجذب العديد من المقابلين بقدر الإمكان فقط بإذاعة المواضيع الشعبية. على سبيل المثال, فإن برامج الأخ الكبير تجذب جماهير كبار, لكن لم يتصل بهم أحد جدير. على كلٍ,من الممكن لمتلاك مسرحيات جديرة و فريدة جداً و كذلك تسحب جمهور كبيرو أخيراً , فإن دور الإذاعة ينبغي أن يحرر صانع البرنامج و كذلك لا يقيده بفعل أشياء معروف أنها شعبية لأجل صنع المال.

زودت هيئة الإذاعة البريطانية إذاعة الخدمة العامة في المملكة المتحدة منذ أن بدأ التلفاز في1930s , حيث إن لديها سمعة عالمية جيدة بواسطة تلفاز منتجات كبيرة و بجودة عاليةعلى كلٍ , يعتقد العديد من الناقدين أن البرامج ينبغي ان تمول فقط بواسطة صانعي الخيارات المباشرة حول ما يريدون مشاهدته. كما ينبغي أن يكونوا قادرون على أن يعرضوا ما يريدونه و يدفعون له أكثر من مشاهدة ما هو جيدٍبالنسبة لهم و ما هو مدفوعٌ للمحفظة العامة بواسطة رسوم رخصهم.

الدستور الملكي لهيئة الإذاعة البريطانية الذي يسمح لها أن ترسل،نفد في ديسمبر2006 و كذلك قدحدث هناك نقاش طويل حول مستقبلة و مستقبل الإذاعة في العصر الرقمي. جدد الدستور, لكن سوف يكون هناك العديد من التغييرات على هيئة الإذاعة البريطانية التي ستوصف في فصل قادم.

أنظمة المساءلة

عندما نتحدث عن الأخلاقيات الصحفية , ربما تتعلق معظم أجزاء اللوائح المهمة بمحتوى السيطرة.العديد من القوانين المختصة بلوائح وسائل الإعلام هي عن المحتوىبمحاولة ضمان أن المحتوى عادلاً ولائقاً و صادقاً أيضاً . كما أن الإذاعة مسيطرة بشكل أكبر من الصحف و إلى حدٍ ما, لأن الإذاعة هي وسيط أوسع بكثير متضمناً ليس فقط للأخبار و الشؤون الجارية ,بل أيضاً متضمناً البرامج المصممة خصيصاً للترفيه.

12- اللوائح

القيود و المعوقات

ربما نحتاج أن نقيد أجهزة الإعلام إذا تصرفت بعدم مسؤولية لنضمن أن لدينا أجهزة إعلام تتصرف بطريقة يعتقد معظم الناس أنها مناسبة, حيث يعني هذا الإفتراض أنه ينبغي أن تتصرف في حدود الآراء العامة في حقوق الإنسان مستخدمة حقها في التعبير بحرية في التعبير عن نفسها بمسؤولية, و كذلك لتنقل المعلومات إلى مستهلكيها, وفي حين ضمان عدم وجود أضرار لا مبرر لها لحقوق الإنسان للذين تكتب عنهم.

يحدد كلود.جيث بتيراند في عام2001أربعة أسباب للحاجة للوائح الصحافة بغرض أن يضمن أنها تصرفت بمسؤولية:

- التسويق
- تركيز الملكية
- تراجع الأخبار؛
- الصمت عن القصص المزعجة.

-لا محال أن تتداخل بعض هذه الأسباب , حيث غالباًما تكون الملكية مركزة على فكرة معينة لأنها تعمل في السوق التجاري, لذا لم تصبح الصحافة وحدها تجارية أكثر بغرض زيادة الأرباح , بل أصبحت الملكية مركزة كوسيلة لضمان أن اللاعبين المهمين يصنعون أرباحاً بسبب أن هناك مساهمة قليلة. إذا كان هناك فقط حفنة من أصحاب الصحف كما هو الحال في المملكة المتحدة و في بلاد عديدة أخرى, من الصعب أن نندهش مرة أخرى إذا قصدت تلك المنافذ أن تركز على نفس النوع من القصص التي تثق بأنها ستزيد الجمهور, و كذلك أنها في مصلحة أصحاب منافذ أجهزة الإعلام.كما يقود هذا إلى تراجع الأخبار , مثلما يعمل جميع المذودون عملها الآمن لمذكرة الأخبار فإنهم يعرفون أنها ستجذب الجمهور و كذلك فإن الأخبار الصامتة غير مزعجة لأنها تعمل للمذكرات الإجتماعية و السياسية المزعجة لملكية شركة أجهزة الإعلام.

القيود

القيود هي حدود موضوعة في أجهزة الإعلام من المصادر الخارجية-عادة تكون القانون, حيث يمكن أن تضم القانون المدني و القانون الجنائي و كذلك تغطي نطاق واسع لقضايا مثل حماية السمعة و ضمان محاكمة عادلة و أيضاً قضايا البذاءة و

أنظمة المساءلة

القضايا المتضمنة لمجموعات الضعفاء على وجه الخصوص؛مثل الأطفال أو ضحايا الإعتداءات الجنسية و القضايا الأمنية. في كل هذه الحالات هناك قيود قانونية تحدد ما يكتبه الصحفيون .حيث أن هذه القيود هي جزء من القانون الجنائي؛لذا الصحفي المخل بالقانون سيجد نفسه أو نفسها أمام لمحاكم متهماً مجموعة جرائم,حيثأن هناك جرائم مدنية أيضاً في الجرائم التي تعتبر جنح بواسطة المحاكم لما يمكن أن يبحث فيه المشتكي عن تعويض, من الطبيعي أن يكون هذا تعويضاً مالياً بما أجبر به الصحفي موظفه أو موظفته لسداد الدفع,وكثيراً ما يكون

كبيراً جداً بالإضافة إلى أي رسوم قانونية متضمنة, بينما يمكن أيضا أن يتضمن طلب المحكمة بإصدار أمر قضائي و ذلك لمنعصحيفة من نشر قصة معينة. يغطي هذا قضايا مثل حماية الملكية العقلية(حقوق الطبع)أو حماية السمعة أو غذو الخصوصية أو خرق الثقة.

المعوقات

هي القيود التي نلعب فيها دوراً ما,كثيراً ما تكون قيود ذاتية أو قيود توافقية, حيث تتضمن هذه القيود الصناعة أو جزء منها و النظر في الكيفية التي يجرى بها عملهاو كيف تضمن أنها تتصرف بمسؤولية و عدل و كذلك تعرض لجمهورها ما يحتاجون وفقاً للمعايير التي يمكن أن يفهموا و يدعموا من خلالها. كما سوف تتضمن المعوقات الهيئات التنظيمية الذاتية و الروابط المهنية و المخططات داخل الشركة و أيضاً قوانين السلوك.

القانون مقابل الأخلاقيات

هناك علاقة وثيقة بين القانون و الأخلاقيات بما أن كلاهما يحاولان ضبط أجهزة الإعلامو تقييدهالكي تتصرف بمسؤولية,بينما يكون هدف القانون دائماً أن يضبط حدود التصرف و كذلك يحدد تلك الأشياء التي يجب أن نقوم بها(أو في الغالب الأنلم التي يجب ألا َ نفعلها).كما أن الأخلاقيات تبين تلك الأشياء التي يجب أن نفعلها أو لا نفعلها). حيث إن التفكير في بيض الدجاجة- الصدف الخارجي الصلب- يمثل القانون, و من السهل كشف الجدار الذي يعلم حدود المسؤولية, بينما الجدار الداخلي بين البياض و الصفار هو جدار أنعم بكثير من أنه يوضع داخل الصدف الصلب للقانونإلا َ أنه من السهل أن يدفع في إتجاه واحد أو آخرمعتمداً على رقبتنا و معتقداتنا .كما أن للقانون سلطة أكبر مؤثرة على الناس أكثر من قانون السلوك, حيث إن الشخص الذي يمتلك قانوناً أخلاقياً قد يخالف القانون في كل وقت,

12- اللوائح

لكن لقانون المهني يمكن أن يكون للإرشاد فقط. يعني هذا أنه عندما يكون هناك صراعات بين القانون و الممارسة المهنية, سنجد أن للقانون أسبقيةدائماً و أبداً .على كلٍ يمكن أن يكون هناك أثر تشويه عظيم مقدم بواسطة قوانين مؤثرة على أجهزة الإعلام.هناك عدد من العناصر في قانون المملكة المتحدة التي تعلو على البنود الأساسية في قانون السلوكإلبنود التي كثيراً ما تتضمن في القوانين المستخدمة في بلاد أخرى, حيث أن الأمثلة الخاصة بهذه القوانين هي؛حماية الشرف الشخصي و

إفتراض البراءة, على الرغم من أن هناك نطاقات أخرى حيث يعبر فيها القانون عبر قوانين الممارسة عن ضررهم,لأن هذا الصدف الصلب للقانون يعبر بالقرب من الجدار الأبيض أوالأصفر الأنعم , و في الغالب يكون من الصعب تذكر أن الجدار الأنعم موجود و التركيز فقط على الصدف الصلب كعائق مفترض أن يحصل إذا أمكن.

على سبيل المثال, فإن لوائح أجهزة الإعلام في المملكة المتحدة صارمة في نطاق إفتراض البراءة .قد اعتقدت بريطانيا بشكل تقليدي في المحاكمات العادلة و ذهبت إلى بعض الأطوال لتحمي عدالة و نزاهة القاضي. إن هذا معني خصوصاً بحماية هيئة المحافين و أن يكون دقيقاً في إعطاء المتهم محاكمة عادلة.الحق في أن يفترض بريئاً محمي بواسطة قانون منع الصحفي من التحدث عن قصة بعد الإعتقال, لأنه محمي بشكل راسخ جداً ,فإن الصحفي البريطاني لا يعتبر أنه قضية أخلاقية. بعد الإعتقال و التهمة فإن المتهم يحمى من قبل قوانين عديدة من البرلمان تجعلها مخالفة بالنسبة لوسائل الإعلام لأن تنشر أي شئ بخلاف الحقائق المحددة قانونياً عن المتهم و الجريمة المزعومة. قبل الإعتقال(و في الواقع بعد الحكم)للمتهم شيئاً من الحماية بموجب قوانين التشهير.تعتبر حماية الشرف الشخصي أيضاً شيئاً تحس به بريطانيا بشدة. لم يحب أحد فكرة أن تطعن سمعته أوسمعتها خطأً (كما توضح دراسة الحالة12:1).تبحث قوانين التشهير لتضمن التعويض القانوني للمتهمين.لسوء الحظ, فإن هذا يعني أنه أي رأي أخلاقي بشأن حماية الشرف الشخصي أصبح متضمناً بواسطة بند قانوني. و يصح هذا حول كتابة التقرير عن القصر و هذا ليس مدهشاً جداً أن يعتقد المجتمع البريطاني, كما يبدو أن يصدق إذا كان القانون هو أي دليل, كما أن الأطفال ليسوا مسؤلين تماماً عن أفعالهم في عمر الثامنة عشر, فإنهم يواصلون الذهاب من خلال عملية التعلم التي تعني أنهم لم يكونوا دائماً مسؤلين تماماً عن أفعالهم و كذلك تصرفاتهم و علاقتهم بالمجتمع قابلة للاسترداد.

أنظمة المساءلة

على الرغم من أن العديد من الصحفيين قد يقبلوا النقاش حول هذه الحجة التي لا تعني أنهم يعتبرون عدم تسمية الأطفال تلقائياً عندما يواجهوان قصة عن الأطفال.

في تقدير لجنة الشكاوى الصحفية, فإن قراءة المنشور المسائي قد سمت طفلاً في الحادية عشرة من عمره و الذي قد اعترف للمستشفى بإلتهاب السحائي:

عندما تعاطفت اللجنة مع أمنية الصحيفة لتجعل قراءها مطلعين بشكل صحيح,بيد أنها اعتبرت أن ضوء الحدث المأخوذ بواسطة المدرسة ,فإن نشر اسم الصبي كان غير أساسي بالنسبة لحماية الصحة العامة. و بالوصول إلى نتائجها وضعت اللجنة في الحسبان أن المدرسة قد سميت وأن ذلك قد أقلق الآباء غير المرتبطين بالمدرسة حيث إن هذا يصنع استفسارات كثيرة.إذا قد أُ يدت الشكوى,لكن فكرة معالجة القضية حساسة,فقد قررت اللجنة ألاَ تلوم الصحيفة في هذه المناسبة(لجنة الشكاوى الصحفية تقرير رقم1997:26,37).

من غير المحتمل أنها كانت محاولة معتمدة لمصلحة **قراءة المنشور المسائي** لتمديد حدود قانون لجنة الشكاوى الصحفية ,حيث إنها محاولة لجعل القراء مطلعين و فكرة أن الطفل ينبغي ألاَ يسمى ببساطة لم تحدث لأي شخص.كما أن تسمية الصغار هي ليست قضية لنقاشٍ أخلاقي عظيم لأغلب صحفيي المملكة المتحدة.على الرغم من أن هناك دليلاً واضحاً أن المسار القوي الذي اتخذته لجنة الشكاوى الصحفية عن تغطية الأطفال قد غيَرت منهج العديد من الصح في هذا النطاق(انظر فروست ,2004).عندما تقبل معظم الصحفيين معنى تعريف حماية القانون,فإنهم رأوه نطاقاً تقييدياً للقانونليعمل حوله,ليس كالخطوة الأولى في الشجار الأخلاقي الذي يهضم حقوق الصغار إزاء الحق العام ليعرفوا ذلك.بما أن تكلفة الحدث القانوني الناشرون من أخبار حقيقة الضرر فإنها قد عنت في وقت قريب أن المرجحأكثر أن يكتبوا عن غنى أقل و الأمن في المعرفة التي لم يحتملوا مقاضاتهاعلى كلٍ ,فإن القانونيين على نحو متزايد الآن أخذوا قضايا على التنظيمالشرطي الحر (أيضاً دعوا بأن'لا ربح, ولا رسوم/أجر')حيث اتخذ المحامي القضية على أساس أن الذبون يحتاج أن يدفع رسوم إذا ربحت القضية. بمعنى أن العميل أوالذبون لم يفع لمحامينه أو محامينها إذا خسرت القضية و أن المحاميين يدعون أجرهم للربح من الدفاع بأن ذبائنهم سيربحون. كثيراً ما يعني هذا أن الرسوم هي بشكل تأديبي عالي بغرض تغطية خطر إضافي يتخذه المحامي في متابعة القضية . كما يعتقد العديد من

أنظمة المساءلة

الناس أن لهذا أثر مخيف على الصحف ليجعلها أبعد لحتمالاً لأن تنشر القصص التي قد تضعها في خطر دعوى القانون.بسبب هذا,ربما تغذو

الكثير من الصحف الشعبية خصوصية المواطنين العاديين الذين ليس لديهم المال ليحاربوا أحداث الخصوصية أكثر من المشاهير الذين يستطيعون فعل ذلك. أخبرت

صحيفة زا استار (12فبراير1996)عن قصة'دو قودة' الذي هرب مع زوجة صديقه مدرب الركبي.إستندت القصة تماماً على تعاليق الديوث و التوتر المفترض و الزوج الحقود الذي أنهت زوجته ذات الواحد و عشرين عاماً زواجها لتبقى مع محبوبها الذي قادر زوجته أيضاً. لم ترغب الزوجة المهجورة أن تتضمن في القصة و أخبرت صحيفة زا ستار أنها لم تتمنَى أن تعلق.كذلك ليس هناك إستفسارات من الأطراف الأخرى .ما هي المصلحة العامة التي يمكن أن تكون من هذه القصة؟و مع ذلك نقلتها زا ستار في صفحتين. استخدمت أسماء كل الأطراف المتضمنة في القصة,و كذلك غزيت خصوصيتهم و أيضاً سحب أي جُرَ شرفهم الشخصي في الطين.لم يكن هناك أي شئ ينشر بشكل إفترائي على أنه كان صحيحاً ,لكنه غير ضروري و تقرير مسئ أخلاقياً و سئ و غيرمقبول.

دراسة حالة رقم12.1 دعاوى التشهير و الصحافة

بالنسبة لمعظم المحررون البريطانيون فإنه لم يعتبر نقاشاً حول المبادئ الأخلاقية لفضح الأفعال الشخصية لشخص ما و الذي يعتبر عنصر التقرير الرئيسي حول ما ينشر,بينما هل يتحمل الشخص المقاضاة مالياً كثيراً ما يصبح النقاش كله حول,هل سيقاضون؟ أم لا'هل نحن صائبون و هل يمكننا إثباته؟'كما تخبر الأمثلة التالية,فإنه لم تعمل الأشياء لتلك الإرادة لحماية سمعتهم بواسطة مقاضاة أجهزة الإعلام,وكذلك هناك بعض الأحداث الفاشلة الثمينة جداً من قبل أولئك في الرأي العام.

الممثلة جيليان تيلفورث في أوبرا سوب في هيئة الإذاعة البريطانية و أطراف الغرب و رفع دعوى صحيفة زا صن في1994 بعد أن كررت إدعاء شرطة بأنها هي و صديقها قد ارتكبا فعلاً مخلاً بالأدب في رينج روفر في طريق تفلت خارجA1 في يونيو1992. كما أنها فقدت في المحكمة العليا و أمرت بأن تدفع تكاليف 500.000إسترليني.

أنظمة المساءلة

كما خسرت **سونياستكليف** زوجة **يوركشير ريبر بيتر ستكليف** دعوى ضد(***زا نيوز أوف زا ويرد***) بتكلفة 200.000إسترليني و كذلك خسر **جيني ألين**صحفي من جنوب أفريقيا دعوى سمعة ضد القناة4بتكلفة 300.000 إسترليني. عرضت هذه الأمثلة صحفاً تقيسمحفظة ضحية أساسي أكثر من سمعتهم.حيث إن الانهيار المدهش

لعمل **نيلهاملتون** عضو البرلمان في ذلك الحين ضد صحيفة **قارديان**قد لو َم بواسطته على تكلفة باهظة لمثل هذه الأعمال,على الرغم من أن إلان محرر **قارديان** قال أن العمل نقل كطرف لدفاع الصحيفة الذي عرض إدعاؤه الأصل كان'فقط كان في قمة الجبل الثلجي'كما أضاف 'هذا العمل سوياً مع المستندات التي كشفت لنا بواسطة شارع داوننق كطرف للعملية القانونية,جعلها واضحة بأن (السيد هاملتون و السيد جرير ليس لديهما ساق ليقفا عليه' (يريد النائبأن يسقط طائرة قذف فوق المكان الفاسد في أكتوبر1996) واصلت قارديان لتنشر إدعاءات إضافية و أبعد في الأيام التاليةلانهيار القضية.واصل **هاملتون** ليحتج على براءته بينما فقد مقعدهالبرلماني في الانتخابات العامة في عام1997للمرشح المستقل مارتن بل صحفي سابق بهيئة الإذاعة البريطانية الذي يقف على لائحة بمرشحي الحزب ضد الفساد.كما واجه نائب آخر لحزبالمحافظين,**جوناثانإيتكن** وزير مجلس الوزراء السابقتكاليف قانونية ب مليون إسترليني بعد التنازل عن دعوته ضد ***(زاقارديانوقارناداتيفي)***.قدمت قارديان مستندات عرضت ظاهرياً أنه كذب تحت قسم على تفاصيل نهاية أسبوع قضي في رتز هوتيل بباريس.كما قد وافقت أن تدفع 80% تكاليف الدفاع.'حيث أبلغ البريد اليومي بأنهلم يعطى سبب لقراره للتخلي عن العمل.قال **إلان**محرر قارديان بعد ذلك:''أنه يكذب على الصحف لثلاث سنوات, كذب على أمين عام الوزارة و كذب على رئيس الوزراء و كذلك كذب على زملائه.الآن قد صنع خطأ قدره بواسطة القسم بالكذب على المحكمة العليا.(بريد الكتروني:' واجه اتكن فاتورة ب2مليون لهزيمة القذف،11يونيو1997 '.

تحقق **اتكن** و ابنته بعد ذلك بواسطة الشرطة عن ادعاءات شهادة الزور,حيث إنه استقال من مجلس الملكةكما وجد مذنباً بشهادة الذور و حكم عليه بالسجن.

المساءلة

ما الذي قد يكون مقيداً ؟

يمكن أن يستخدم القانون ليقيد عدداً من الأشياءالتي تقيد وسائل الإعلام. أول شئ هو الملكية؛يمكن أن يضم هذا اختبار ما قد يكون شخصاً محدداً يملك قناة معينة أو صحيفة, و كذلك قد يضم ترخيص أو إلزام الصحف أو محطات الإذاعة.

حيث أن هذه الطريقة استخدمت من قبل العديد من الدول كطريقة لتحديد الانتقاد من أجهزة الإعلام. كما أن أجهزة الإعلام الداعمة للحكومة هي الوحيدة التي تستقبل رخصة أو إذن للإذاعة أو النشر. لهذا السبب, فإن التسجيل غير مستخدم بصرة طبيعية كوسيلة تحكم في أسلوب ديمقراطيي الغرب.على كلٍ ,يجب أن يكون هناك

شخصاً ما ليخصص الترددات للمذيعين و بعض الطرق في قرار من يحصل عليها.كما أن في المملكة المنحدة في هذا الحين, قد فعل هذا بواسطة مكتب الاتصالات (***أوفكوم***) على أساس العروض التنافسية.

يمكن أيضاً أن تكون طريقة النشر و الإذاعة قضية متحكم عليها.إذا كان معدات أجهزة المطابع أو الإذاعة منصوصاً فقط على أنها مملوكة,حينها هناك حدود تلقائية على من يطبع أو يذيع,كما يمكن أيضاً أن تكون تكلفة الإذاعة أو الإنتاج متحكمة كطريقة تقييدحيث يمكن أن يكون هذا من خلال الضرائب. اعتادت الصحف أن تكون ملزمة لتلحق واجب دفع صغير بواسطة الصحيفة التي زادت سعر الغطاء بشكل كبير و جعلته أكثر احتمالاً بأن الأشخاص قد لا يشترون الصحيفة. و من ناحية أخرى ,فإن لبعض الصحف الإسكندنافية طرق إنتاجها المدعومة ,بينما في حين أن هناك دولة معينة مالياً على مساهمة الصحيفة,حيث تضمن الطريقتين أن هناك مساهمة أوسع للصحف من أن تكون القضية بخلاف ذلك و ضمان مشاركة أوسع في العملية الديمقراطية بواسطة القراء.

إن التنقل في محتوى الصحيفة أو نشرة أخبار الإذاعة يمكن أن يسيطر على ما تحققه القضايا أو تبلغ عنه و من الذي يمكن أن يتحققها . كذلك من الممكن أيضاً ترخيص الصحفيين و لذلك فإن الممارسين المرخصين يمكن أن يعملوا لأجل الصحف أو محطات الإذاعة ,كما يمكن حينها أن يواجه الصحفيون سماع تأديبي إذا لم يتصرفوا بمسؤولية,وكذلك لديهم رخصتهم لإزالة الممارسة ,حيث يمكن للحكومة أيضاً أن تحدد ما يمكن أن يخبر عنه بقوانين خاصة, كما يمكن لهذا أن يغطي أي شئ من قضايا الأمن للتفاصيل الشخصية لِلمملكة المتحدة عدداً من القوانين

اللوائح

المانعة الإبلاغ في نطاقات الأمن و الدفاع و تحريض الكراهية والحقد و كذلك إفتراض البراءة.

ما الذي قد يكون معيقاً ؟

من دون دهشة و بالضبط نفس إطار الحدود أو المساعدات يمكن أن يحرم بواسطة القيود/المعوقات ,حيث إن هذا صحيح خاصة في نطاق كتابة التقرير المسؤول

حيث إن المعوقات أو القيود مثل قوانين السلوك التي لديها دور عظيم لتلعبه في تحديد كيفية التقارير و الكيفية التي ينبغي أن يتصرف بها الصحفيون.

المساءلة

يعرف **كلود.جينبيرتراند** ثلاثة أنواع من أنظمة مساءلة وسائل الإعلام,الأنظمة التي يمكن أن تساعد في عملية الضبط (بيرتراند 2001). هذه الأنواع هي:-

المستندات؛يمكن أن تكون هذه أي شئ من قانون مكتوب من الأخلاقيات إلى صفحة الخطابات أو مذكرة تعليمت أو نمط كتاب.أما النوع الثاني هو: الأشخاص؛حيث يتضمن هذا النوع مجلس أخلاقيات أو أمين مظالم أو محرر قراء.و أخيراً النوع الثالث هو: العمليات؛يضم هذا النوع التعليم أو العمل أو الاستبيانات, الآن هناك أربع منظمات ضوابط رئيسة في المملكة المتحدة. تعتبر لجنة الشكاوى الصحفية هي هيئة تنظيمية ذاتية تنظم المناشير في المملكة المتحدة, و كذلك مكتب الاتصالات(***أوفكوم***)هو هيئة تنظيمية قانونية تنظم صناعة الإذاعة ,شكلت بموجب قانون مكتب الإتصالات في عام2005 لإدارة قانون الإتصالات 2003,حيث أنها رخص المذيعون و صناعات الإتصالات السلكية و اللاسلكية و مراقبون أدائهم.تعتبر هيئةالإذاعة البريطانية هي إذاعة خدمة عامة تعمل بموجب دستور ملكيحيث تنظم نفسها أيضاً على الرغم منأن لأوفكوم شيئاً من المسؤولية لبعض أحداثها. كما أن لإتحاد الصحفيون القومي قانون سلوك و مجلس أخلاقي مكلف بتأييده, للإتحاد40.000عضواً ملزماً بتأييد قانون السلوك.

الأنظمة التنظيمية

هناك أنظمة عديدة ومختلفة للأنظمة التنظيمية أي منها بثماتها الخاصة من المحاسن و المساويء.

الأنظمة التنظيمية

التنظيم الفردي

يغطي التنظيم الفردي تنظيماً بواسطة الفرد أو شركة أو مخطط خاص,حيث يمكن أن يعمل هذا النظام بواسطة شخص فردي وكذلك يغطي نوع الأخلاقيات التي

يراهاالشخص مهمة و على حد سواء يمكن أن يكون مخطط شركة.على سبيل المثال فإن مجموعة أجهزة إعلام **قارديان** لديها نظامها التنظيمي الخاص,من خلال

سجلها ودفتر طرازها و محقق صفحاتها الخاص أيضاً . كما فصلت هيئة الإذاعة البريطانية في نظام تنظيمي خاص/بالداخل .يمثل هذا المخطط مراقبة داخلية قوية جداً و تنفيذية,حيث يمكن أن يكون للمخطط الذي يعمل بواسطة المخدم ضبط وظيفة لينفذ لمطاوعة:خرق القانون و يمكن أن تصرف عن الخدمةعلى كلٍ ,فإن قيمة علاقته العام محدودة. يمكن أن يخبر فرد أو شركة قراء أو مشاهدون عن قوانينهم و طرق مراقبتها, لكن قد لا يكونون مقتنعون. ليس من السهل أن تضبط شخص ما من إخلال قانون الشركة.تميل أيضاً المعايير لأن تكون مختلفة عبر الصناعة,كما قد يكون لصحيفة واحدة معايير عالية متعددة في حين قد يكون لأخرى معايير منخفضة أكثر,حيث أن نظام اللوائح الفردي لا يسمح للمستهلكين بفهم ما يعنيه معيار الصناعة و كذلك قد تكونمعايير أيضاً اعتباطية,ملتقطة نقاط ضعف محددة من هذا المحرر أو محرر آخر.و أيضاً لا يسمح نظام فردي بنقاش مهم عن المعايير المطلوبة.و أخيراً ,ليس هناك نداء حقيقي. إذا اتهم صحفي بخرق القانون أو عدم التصرفبالمعيار المطلوب,ربما لايكون ممكناً أن يناشد ضد القرار.

السلطات التنظيمية الذاتية

ضبطت الهيئة التنظيمية الذاتية بواسطة الصناعة لتضبط المعايير في تلك الصناعة,هذه الأنظمة كثيراً ما تضبط بواسطة صناعة تواجه نقد مدعوم مقابل أدائها و تريد أن تقنع المستهلكين و الجمهور العام بشكل كبير بأنها تقوم بوظيفة جيِدة و بمعايير عالية.كما مولت الهيئة التنظيمة الذاتية بواسطة الصناعة نفسها-بطريقة ما-و كثيراً بواسطة فرض الضرائب على من يصبحون أعضاء.في قضية لجنة الشكاوى الصحفية ,فإن النقود التي ارتفعت بواسطة الهيئة التنظيمية تستطيع أن تمثل نفسها كوسيلة معايير حماية في الصناعة و لذا فإنها تعرض علاقات عامة جيِدة للصناعة تساعد على إقناع المستهلكين أن الصناعة تعمل أفضل ما بوسعها لترفع أو تحافظ على المعايير.و كثيراً ما تبني برنامجها أيضاً برنامجها التنفيذي حول قانون السلوك و يعد هذا جيِداً لأجل السماح بنقاش حول المعايير و ما ينبغي

الأنظمة التنظيمية

أن يكون في القانون. على أي حال,فإن مثل هذه الهيئة لها قدرة محدودة على تنفيذ اللوائح.بما أن لصناعة مثل صناعة أجهزة الإعلام تتطلب إنضمام جميع الناشرون,يجب أن تضع معاييرها إلى أدنى مقام عام . الصحيفة أو المجلة التي تنتقد

بإستمرار قد تتراجع قريباً تاركتاً السلطة مع مشكلة مصداقية خطيرة.لم تشتغل لجنة الشكاوى الصحفية إذا كان العديد من صحف المدينة الرئيسة ليست أعضاء و الإلتزام بمعايير مختلفة أو لا تعتنق معايير على الإطلاق . لهذا السبب,يمكن أن

يكون التنفيذ مشكلة في الغالب.بالنسبة لمجموعة المحترفون التجارية التي تتطلب لوائح,مثل السباكون أو وكالات السفر أو شركاتالطلاء الثنائية و مثل الهيئة التنظيمية يمكن أن تحافظ على معايير عالية بما أنها في مصالح المستهلك لتتمكن من الوصول إلى شركة عضو و كذلك يمكن للسلطة أن تنفي أعضاء دون إهتمام

حول الأثر الذي يكون لديها على الصناعة الكاملة.لم يعمل مثل هذا المخطط مع وسائل الإعلام,علىأي حال,إذا كانت هيئة مثل لجنة الشكاوى الصحفية تحمل أي وزن ما يجب أن يكون كل الناشرون أعضاء,كما يعني هذا أن التنفيذ محدود لأنه في مصلحة لسلطة مثل هذه لتحدد تأييد الشكاوى و العقوبات الخفيفة,كما أن العقوبات الجادة قد تكون صعبة التنفيذ و من المحتمل أن تقود الشركات إلى شركات مستقلة.على سبيل المثال,فإن الغرامات الكبيرة قد لا تدفع بالسلطات العاجزة عن تنفيذها .عمليات الإغلاق و العقوبات الصارمة الأخرى يمكن أن تكون إلزامية على حد سواء.ليس هناك مكان أيضاً لمواصلة النداء,إذا كان للصحيفة أو للمشتكي. على الرغم من أن هناك بعض قضايا المحكمة تحاول بأن تخبر أن لجنة الشكاوى الصحفية لم تؤيد قانونها للسلوك .حتى الآن لا يوجد شئ مجبر للتغيير في قرار لجنةالشكاوى الصحفية.

الهيئة القانونية

عُرِفت الهيئة القانونية بواسطة الحكومة أو التشريع و دُعِمت كذلك بواسطة السلطة التشريعية.حيث يعني هذا أن وزير الحكومة يعين أعضاء السلطة و أن للسلطة سلطات محددة في النظام الأساسي.كما يحدث هذا حول العديد من مساويء السلطة التنظيمية الذاتية و كذلك يمكن أن يكون هناك إطارللعقوبات متضمناً الغرامات أو تعليق من الإذاعة أو النشر.هذا جيد بالنسبة للمصداقية العامة ,كما من الواضح أن هناك هيئة وضعت بموجب قانون دوره أن يراقب سلوك تلك الصناعة.كما يجب أن يكون هناك مقدرة كاملة لمناشدة مثل هذه القراراتللمحكمة

11- اللوائح

العليا .على أي حال,يمكن أن تكون هناك مخاوف حول تخل الحكومة. و للمرة الثانية إذا كانت هذه أي صناعة أخرى لم تكن مشكلة ضخمة جداً ,حيث أن للباحث

المالي عدداً من السلطات التنظيمية القانونية و هذا يؤكد استثماراتنا و التأمينات التي عنيت.على كل,في أجهزة الإعلام,فإن فكرة تأييد الحكومة و مقدرتها على أن تضمن أجهزة الإعلام من خلال الهيئة التنظيمية تجعل اللوائح القانونية أكثر جدالاً

في هذا النطاق.سيكون لعديد من الأشخاص قلقون جداً من امتلاك الصحف والمجلات للتحكم القانونيعلى كلٍ ,فإن هذا لا يبدو إشكالية كبيرة بالنسبة لإذاعة لبعض الأسباب.كما أن السلطات التنظيمية المختلفة بالنسبة للإذاعة تكون دائماً قانونية,دون أن يكون هناك قلق كبير حول هذا.

كما أن السلطة الإذاعية الأساسية(***أوفكوم***)قد وضعت بموجب قانون مكتب الاتصالات لعام 2002 لتنفيذ قانون الإتصالات لعام2003 .حيث كانت هناك خطة لجعل لجنة الشكاوى الصحفية هيئة قانونية. السيد **ديفيدكالكت** في تقريره الثاني الذي تضمن أن هذه الطريقة كانت الوحيدة للتعامل مع الصحافة:'إنني أوصي بأن الحكومة ينبغي أن تقدم الآن نظام قانوني'(1993:para9,p.xii).كما واصل ليوصف بتفصيل محكمة تتألف من ثلاثة قضاة لديهم السلطة لطلب طباعة الأحكام و الإعتذارات و فرض الغرامات و كذلك منح التكاليف,كما أوصت أيضاً لجنة التركة المحكمة القانونية ,على الرغم من أن ما لديهم شبيهاً بلجنة الشكاوى الصحفية بكثير,لكن بمساندة المحكمة.

القانون

كثيراً ما تكون الهيئة القانونية خيار أفضل بكثير بالنسبة للمحكمة من إمتلاك نطاق قوانين فرض الأخلاقيات .إن القانون الذي يغطي كل عناصر القانون الصحفي للسلوك سيكون صعباً جداً أن يأمر و ينفذ.هناك أيضاً رأي بأن القانون يقول أن ما يجب علينا أن لا نفعله –يضع له حدود-لذا يحاول الصحفيون في الغالب أن يدرؤا تلك الحدود ليروا إلى أي مدى يمكن أن يتوسعوا,على كلٍ ,فإننا ننصح بما يجب علينا فعله بالأخلاقيات,لذلك فإن الصحفيين سيكونون أكثر إسترشاداً من الممنوعين,حيث أن إمتلاك هيئة تنظيمية تحاول أن تعرض توجيه أكثر من القانون الذي بمجرد أن يضع الحدود ينبغي أن يوفر فرص أفضل لرفع المعايير ضمن الصحافة.يضبط القانون المعايير في الحاضر لحماية السمعة و المحاكمات العادلة و إفتراض البراءة و كذلك العنصرية.يعتبر هذا إلتزام أفضل للحدود ,لكنه فيمناطق

رمادية في المكان الذي يصبح فيه القانون مالم يكن هناك حاجة لأن يكون أكثر توجيهاً للصحفيين.كما اتضح,عندما تصبح المجتمعات قلقة خاصة حول قضية أخلاقية,كثيراً ما يضمنون المبدأ في قانونهم.و لهذا فإن ميزة الدور أن لأي نقاش عن قضية سهلة الإنقياد بكثير جداً ,كما أن الهيئة القانونية قادرة جداً على التحكم,قد

لا يكون,صعباً جداً أن تقنع الجمهور الذي كثيراً ما يكون مشمئزاً بسبب ألاعيب الصحافة الشعبية,حيث كان هذا فقط طريقة اعطاء تعلقاتلجنة الشكاوى الصحفية.إعتاد الجمهور الآن على لجنة الشكاوى الصحفية و تقبل فكرة أن لديها صناعة داعمة على الرغم من إدعاءات الصناعة حول 'أهوال'الهيئات القانونية,حيث من الصعب جداً تصوير هذه الهيئات بأنها غير مقبولة عندما تفعل الهيئات التنظيمية الذاتية نفس الشئ,مطالبتاً أن تكون بخير.حينها تبدو الحجة

ليكون ذلك حقاً ليكون لها هيئة مسيطرة فقط إذا تم تشغيلها من قبل الصناعة المعدة للسيطرة.كما أن عدم جعل الهيئة هيئة قانونية سيكون قضية صعبة لتصنع ,خاصة عندما يكون المذيعون مسبقاً بموجب درع الهيئات القانونية وتسول السؤال الواضح:ما الخطأ مع اللوائح التنظيمية؟ و ما هو الخطأ في اللوائح القانونية للصحفافة إذا كانت كلها حقا للمذيعين؟.

للهيئة القانونية العديد من ميزات النظام الحالي بقوة القانون لدعم قراراتها بشكل حاسم,فإنها أيضاً تعرض للصحفيين حق النداء باللجوء إلى المراجعة القضائية لأحكام اللجنة.

المجالس التنظيمية

إن أصحاب الصحف جعلوها واضحة بأنهم يكرهون فكرة الصحافة المنظمة بواسطة القانون و أن أي حكومة تعتبرها ينبغي أن تحذر.حيث أن ما يعده المالكون و المحررون للقبول هو شكل من قانون الممارسة و سلطة تنظيمية مصاحبة .هناك ثلاثة أنواع للهيئة التنفيذية لقوانين السلوك و القضايا الأخلاقية في الصحف و الإذاعة التي يمكن أن تشكل كلٍ مع مزاياها الفردية الخاصة(أنظر المعرض12.1).

معرض12.1 الهيئات التنظيمية و سلطاتها

الهيئة التنظيمية الطوعية:هذه الهيئة عادة تشكل بواسطة الصناعة لتعتبر الشكاوى,كما يمكن أيضاً أن تكون هيئة كسب للصناعة و لها وظائف أخرى مثل

12-اللوائح

التدريب و المعايير و الترقية.حيث شكلت هيئات الصناعة هذه في عدة بلدان ,حيث تعقب الضبط أحياناً من الحكومة .كانت أولى البلاد(أنظر الفصل24).هناك اختلاف واسع في الهيئات التنظيمية التي عينتها الصناعة . البعض , مثلهيئات السويد الحقيقية عبر الهيئات الصناعية مع نواب المحررين و الصحفيين و كذلك المالكون و بعضاً أيضاً مثل للجنة الشكاوى الصحفية البريطانية التي أنشأت فقط بواسطة المالكون ,السلطة الوحيدة التي تملكها تلك الهيئات هي أن تطلب من الصحف أو المذيعون أن ينشروا أحكامها ,لذلك تكون الصحف ملزمة بأن تنشر أي نقد ضمن أعمدتها. كما تتضمن العديد من المجالس أعضاء الجمهور لتوازن المصلحة الذاتية للصناعة و أن تضيف منظور إهتمامي فقط,لكن لم يجلب للجمهور أعضاء خبراء.

الهيئات التنظيمية الطوعية مع السلطات القانونية:تلك المجالس هي شبيهة بالهيئات التنظيمية الطوعية,لكن لها سلطة قانونية لتقدم أو تقاوم المتجاوزون بطريقة أخرى. كما توجد الهيئات من هذا النوع في بلدان قليلة,على سبيل المثال,الهند و السويد و قدأقترحت لبريطانيا بواسطة لجنة اختيار التراث في 1993. لا محافظ الحكومة في ذلك الحين و لا إدارة العمل اللاحقة أرادت أن تسير بعيداً عن النظام الحالي للوائح الصحافة الذاتية.

لا زالت الهيئات طوعية,على الرغم من أنها أسست بواسطة المال العام و مشاريع مختلفة يمكن أن تقترح لتحدد الدستور.حيث يتطلب أحد المقترحات بواسطة لجنة التراث العلمانيون و الأعضاء المهنيون,كما أن قانون السلوك في هذه الظروف لديه دعم القانون و بعض مواد السلطة القضائية تستخدم عادة كمحكمة نداء. الغرامات أو التعليمات الصارمة حول كيفية و مكان نشر نتائج المجلس التي ينبغي أن تستخدم,هي عقوبات ثانية.كما يضيف عنصر العقوبة و حق النداء ضد قرار الهيئة التنظيمية بواسطة الصحفين أو النشر طولاً إلى هذا النظام غير الموجود في الهيئات الطوعية فقط.

الهيئات التنظيمية القانونية:شكلت هذه المجالس بموجب نظام أساسي و كذلك لديها إلتزامات قانونية و سلطات,لكنها ليست جزءًا من السلطة القضائية,حيث أنها مولت بواسطة المال العام و المال المجموع من الرخص و الغرامات.كما دعم قانون السلوك في هذه الظروف بواسطة القانون/النظام الأساسي و لذا فإن هناك حق للنداء. إعتادت الغرامات أو الرخص أو الوقوف أو عمليات الإنسحاب كثيراً أن تعاقب خروقات القانون.كما أن عنصر العقاب و حق النداء ضد قرار الهيئة

12-اللوائح

التنظيمية بواسطة الصحفي أو النشر يضيف قوة إلى هذا النظام الغير موجود في الهيئات الطوعية.

المحكمة القانونية:أوصيت هذه الهيئة بواسطة السيد **ديفيدكالكوت**(كالكوت,1993)في هذه المراجعة للوائح الصحافة,كما يجب أن يكون لها سلطات

قانونية لتتحقق و تعاقب. مثل هذه المحاكمات يجب أن تضم على الأقل قاضي واحد,كما يجب أن تكون قريبة من محاكم القانون الطوعية أو حتى الهيئات القانونية. كما أن السيد ديفيد كالكون في مقاله لعام1993 وجد أن لجنة الشكاوى الصحفية لم تكن تعمل و كذلك أراد أن ينشئ محكمة شكاوى صحفية,حيث كان لهذا المقال ثلاثة أعضاء قد سمعوا الشكاوى على أساس خصومي و قد عنون المقال ليعاقب الصحف و المجلات بأمرهم بكيفية تقديم المحاكمة في الجريدة أو المجلة أو سيكون لديهم السلطة لغرامة المتجاوزون لهذا القانون. إن أوفكوم هيئة شكلت بموجب قانون بسلطات ليعاقب شركات الإذاعة التي تخرق القانون إما بالغرامات أو الجبايات أو الرخص إذا لزم الأمر.كما أن هيئة الإذاعة البريطانية منحت دستورها بموجب قانون أساسي و لديها إلتزامات لمعايير برامجها الإذاعية.حيث أن قرارات كل هذه الهيئات يمكن أن تتحدى في المحاكم و كذلك يجب أن تكتب تقارير سنوية لنشاطاتها لسكرتير الولاية للثقافة و لإعلام و الرياضة.

العمل بأساليب مختلفة لمجلس أجهزة الإعلام

تعمل مجالس الإعلام (كمعادي للصحافة أو المجالس الإذاعية)بطرق مختلفة.تلك التي تكون صحيحة عبر هيئات الصناعة التي تميل لأن يكون لها قوانين للسلوك الذي يمثل طائفة واسعة من الآراء.حيث أن القوانين مثل التي في السويد كثيراً ما تتضمن قضايا كثيرة بشأن جمع مادة الأخبار,كما أن قانون الصحافة البريطانية المرسوم بواسطة المحررون و الناشرون له الكثير جداً حول ما قد ينشر.كما أن ضغط الجمهور الحاد وحده خصوصاً بعد موت أميرة ويلز قد قاوم لجنة الشكاوى الصحفية في بريطانيا ليتضمن عدسات كاميرا إضافية. كان لزاماً علينا قبل عام1998أن ننظر إلى الإتحاد القومي للقانون الصحفي للسلوك لنرى البنود التي تؤكد المفاهيم الأخلاقية للطريقة التي تجمع بها القصص أكثر من الإهتمام الشديد بكيفية نشرها(أنظر الملحق2).كما أن قانون أخبار لجنة الشكاوى الصحفية (لجنة الشكاوى الصحفية,2006)يتضمن بنود أقوى بكثير بشأن التحرش و الخصوصية.

تنفيذ المعايير الأخلاقية

كثيراً ما يكون للبلاد هيئات منفصلة للتعامل مع الصحافة و الإذاعة و هذا قد يعني وجود قوانين مختلفة. كما أن بريطانيا كما أن لها صحفية إذاعية لها هيئتان تنظيميتان إحداهما قانونية و الأخربطوعية.

كما أن للسويد قانوناً واحداً أيد بواسطة كلاً من المذيعين و الصحفيين فهذا جزئياً و على الأقل لأن الجزور التاريخية للقانون تكذب في تطور طباعة الصحافة بأي

بنود إضافية مطلوبة للإذاعة أضيفت للضرورة.حيث طورت بريطانيا و العديد من الدول الأوربية الأخرى المجالس الصحفية و الإذاعية في أوقات مختلفة و كذلك لأسباب مختلفة كما يعني هذا أن قوانينها السلوكية كثيراً ما تختلف تماماً .وهذا صحيحاً دون ريب أن قانون الصحافة البريطانية و قانون الإذاعة كلاهما طرحا من وضع الناشر و المحرر وعلىالرغم من أن كتب الإهتمام الحقيقية للقضايا الأخلاقية حدث إذا نشرت المادة أم لم تنشر,كما ستوضح دراسة الحالة(12.2).

تنفيذ المعايير الأخلاقية

التنفيذ القانوني للمعايير الأخلاقية

غالباً ما تتخذ سلطة الولاية للمعايير الأخلاقية إما بواسطةالقانون أو الهيئة التنظيمية القانونية أو بمزيجأو كلاهما.حيث تكون اللوائح إما بواسطة هيئة الممارسون ,مثل الصحفي أوردن دي في إيطاليا الذي يسجل الممارسون و كذلك يمكن أن يمنع الناس من الممارسة إذا وجدوا مخلون للقانون ,أو أنه مجلس صناعة قانون أسس بواسطة مزيج من المالكين و المحررين و الممارسي و الأشخاص العاميين الذين يمكنهم الإدانة بممارسة سيئة و في بعض مستوى القضايا تكون العقوبة ضد الجانحعادة ما تكون العقوبة غرامة,فمثل هذه الأنظمة تعمل في عدد من دول أوربا الغربية و أماكن أخرى ,فنجدأن لكل من شمال أفريقيا و أستراليا و الهند مجالس صحفية.كما اتضح,أي ثقافة تقريباً تجد حاجة لتنفيذ بعض قضايا الأخلاقيات الصحفية بواسطة تقديم تشريعات .كما قد طورت أغلب ديمقراطيات الأسلوب الغربي أخلاق ثقافية للصحفيين التي تغطي بطريقة مامعظم أو كل قضايا الواقع و الخصوصية و التحرش و كذلك قضايا العدل.حيث أنه في بعض القضايا نجد أن إهتمام المجتمع سينفذ تلك القضايا بواسطة التشريعات التي هي واحدة نطاقات الإهتمام و الكشف للذين يبحثون بشكل مختلف عن الثقافات و الهويات القومية.على سبيل المثال, يوصف السويديون و الهولنديون عموماً باللبرالية و حرية

12-اللوائح

التفكير و لديهم كذلك سيطرة تشريعية قليلة جداً بالنسبة لأخلاقيات الإعلام.حيث تسيطر قوانينهم السلوكية بواسطة مجالس الإعلام .بما أن صحفييهم عصواقوانين الأخلاقيات بقوة شديدة أكثر مما يفعل الصحفيون ببريطانيا و كذلك الصحفيون بالسويد و هولندا كثيراً ما يصدمون بواسطة الأبعاد التي يذهب إليها البريطانيون ليحصلوا على القصةبما لدينا منهجاً كاملاً جداً في بريطانيا لمثل هذه الأشياء,ينبغي أن يكون هناك قانوناً ضدها' حيث أن هذا تفكيرنا الأول عندما يجعلنا

شيئاً نستاء.حيث أن الشكلة الوحيدة هي عندما نقدم قانوناً ضد شيئاً ما,حينها نقضي الكثير من وقتنا نشكو عن اللوائح المفرطة لنجد طريقاً لحلها.

دراسة حالة12.2أخلاقيات جمع المعلومات

لقد تطرقت لقضية عمل مصور مستقل في إنجلترا الذي يرتدي كموظف إسعاف ليحضر مشاهد الإصابات لتسمح له بالوصول عن قرب من الضحية.كما أنه في حادثة واحدة,سحب صبي بالحادية عشر من عمره من ترعة و أنعشه,حيث نشف الصبي الذي عانى من انخفاض درجة حرارته؛رشاه المصور بماء مرة أخرى بغرض أن يحصل على صورة دراميةأكثر.كما أن هذا النوع من السلوك يتوجب التصنيف,حيث ينبغي أن يقبل من عدد قليل من الناس و كذلك الصحفيون و الجمهور على حد سواءعلى كلٍ ,فإنه ليس هناك وسيلة للومه بصورة رسمية,حيث لا تستطيع لجنة الشكاوى الصحفية التعامل معه ,فإنها فقط بإمكانها أن تلوم مسؤولية الصحيفة للنشر,فهذه القضية لم تعد كقضية المصور الذي استقال.حتى و لو تضمنت صحيفة أخرىفمن الممكن جداً أن لا تكون مدركة أو تتقاضى عن ممارسة الشخصتخضع أيضاً التسجيلات الصوتية أو تسجيلات الفيديو لنفس المشاكل الأخلاقية .فحينما يصنع التسجيلفإنه يتأخر جداً ليقرر سواء كان أخلاقياً ليصنع التسجيل:فما يمكننا فعله فقط هو أن نناقش سواء ينبغي أن يذاع أو ينشر كنسخة.هل هذه القضية ممارسة ؟كذلك هل يستطيع أحد أن يتصور الظروف عندما يكون التسجيل غير أخلاقي بينما الإذاعة و النشر على غير ذلك؟ تصور شريط تسجيل لمكالمة هاتفية من قبل وزير مجلس الوزراء التي كشفته كفاسداً غازياً لخصوصية الوزير بتسمعه للمكالمة ,من الصعب أن يبرر,بينما نشر القصة بأن الوزير فاسد مدعومة بنسخ لمكالمات هاتفية,حيث أنها مسألة مختلفة تماماً . حينها يجب أن يبرر الصحفي غزو الخصوصية كما يكون للمصلحة العامة.فبالطبع,في نطاق الإذاعةإلتسجيل السري هو شيئاً مكلفاً للجنة المعايير الإذاعية خصوصاً .

قراءة إضافية و مادة دعم

لا زال العديد من الأشخاص يلومون المصورين على موت أميرة ويلز ,فإنهم لم يتبعوا سيارتها بغرض إلتقاط الصور ,فالبعض يقول أن الحادث لا يمكن أن يكون قد حدث تاركاً جانب التشكك,فهناك بالتأكيد سؤال صغير تبع الإصطدام و العديد من المصورين(حوالي عشرة على الرغم من أن الشهود مختلفين في عددهم)كانوا في مشهد إلتقاط الصور قبل وصول إسعاف الشرطةحيث أعتبر هذا عموماً شيئاً صادماً جداً بأنه لا يوجد منشور بريطاني أو إذاعة تستخدم أي من الصور العديدة

التي يجب أن تؤخذ من موقع الإصطدام و الإنقاذ. فبما أن هذا النوع من الصور و الفيديوهات أستخدم بصورة شائعة في تقارير الأخبار منذ إغتيال الرئيس الكندي إلى إصطدامات العديد من القطارات و الطائرات هنا و كذلك في الخارج و بما أن التوثيقات أصبحت مذاعة , و المضاربة بسبب حادثة السيارة,فإنها لم تعد لخطر الهجوم باستخدام صور المشهد.

كما تعرض القليل من الأمثلة على نحو اختلاف كبير في المنهج الأخلاقي للصحفي و الجمهور.حيث أن القليل من الصحفيين(لم أتحدث عن شخص معين)يجدونها مقبولة للمصور في المشهد لحادث مثلهذا ليكتبونه في صندوق أخبارهم بأنهم لم ينزعجوا من أخذ الصورو ذلك لأنهم لم يعتقدوا أنه كان حقاً تماماً .حيث أن وظيفة المصور أن يأخذ صور أحداث الحادث و هذا ما ينبغي عليه أوعليها فعله.كما أن هذا لا يعني أن يخرج الإنسانية العامة من النافذة.أجل,فإن الإسعافات الأولية الأساسية و الإنقاذ ينبغي أن تنقل لأفضل قدرة للمصور.بينما إلتقاط الصور فقط يأخذ و قتاً قصيراً .

قراءة إضافية و مادة دعم

هناك عدداً من كتب اللوائح التي تستحق القراءة حيث تشمل هذه الكتب:كلود جين **بتراند**(2001)إم*إي*إسالمعاملات التجارية(ناشرونالمعاملات التجارية,برنسويك الجديد) و **كلود-جينبتراند**(2003) ترسانة للديمقراطية(هامتون صحافة المؤتمر الوطني العراقي,كريسيل, نيو جيرسي)يدير الأستاذ بتراند أيضاً موقعاً إلكترونياً به الكثير من المعلومات عن اللوائح و كذلك فهو محاولاً أن يطور قاعدة بيانات اللوائح بلد تلو الأخرى.

الفصل الثالث عشر

تاريخ لوائح الطبع

يختبر هذا الفصل تاريخ و تطوير اللوائح في الصحافة المطبوعة كما يغطي:

- تطوير المخاوف التنظيمية من خلال الجزء الأول من القرن العشرين.
- تأسيس المجلس الصحفيو تطويره.
- استبدالالمجلس الصحفي بلجنة الشكاوى الصحفية.

أصبحت اللوائح الصحفية قضية واسعة في المقام الأول,حيث كان للسويد مجلس صحفي منذ بداية القرن العشرون:'نادي المروجين [في السويد]' الذي أنشئ عام 1874 بواسطة الصحفيين و محرري الصحف و كذلك ناشرون أخر حيث كان أعضاؤها في عدد من المناسبات في بداية عام1900s قد خدموا كمحكمة ذاتية معينة ليسمعوا شكاوى ضد الصحف(نوردلند1992:1). على الرغم من هذا,قد حوكم السويديون في شكاوى بطريقة غير رسمية,كما طورت أيضاً القانون الصحفي الأول في 1900على الرغم من أن هذا لم يعتمد بصورة واسعة.نشر بعدهم الفرنسيون مع النقابة القومية للصحفيين(إتحاد التجارة الفرنسي) دستور السلوك في عام1918(اللجنة الصحفية1990:285)كما أخذت أيضاً بلاد أوربية أخرى هذا الموضوع في الإعتبار حيث كان بعضها قوانين بدائية بمنتصف 1800s.كان الأساتذة في كلية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية يناقشون أخلاقيات و حاجة الصحفيين لأن يضعوا معاييرهم الخاصة على الأقل على نحو باكر من 1913(بلير 1913:327).كما أن في المملكة المتحدة إشارة التفكير الصحفي للأخلاقيات في هذا الوقت يمكن العثور عليها في كتيب صغير للصحفيين نشر في1973(ربما يكون الكتاب البريطاني الأول مهماً الذي صمم لتدريس الصحافة)حيث تضمن فصلاً عن كتابة تقرير الآداب'.حدد هذا الكتاب حاجة مبكرة لتحسين سلوك الصحفيون.(ريد1876).حيث أن من المهم ملاحظة أن هذا الفصل الوحيد المعني في الطبعة الثانية و لم يكن له مثيل في الطبعة الأولى المنشورة لعشرة سنوات مضت.كانت هذه الآداب حول ما يصفه اتحاد الصحفيين الوطني اليوم في كتاب قانونها ك'ممارسات عمل'(إتحاد الصحفيون الوطني,2005) أكثر من أنها حول الأخلاقيات المهنية. كانت المخاوف الأساسية للكتاب هي عن الوظيفة(المرتبات و المؤهلات و ممارسات العمل)و كذلك التشهير و واجبات

المراسل و أخذ الملاحظات(الاختزال بواسطة أيٍ منها تصنع متجراً عظيماً تنسخ الملاحظات),حيث اهتم المؤلف بإتخاذ ملاحظة دقيقة و نسخها بدقة للنشر,لكنه لم يذكر قضايا أخلاقية أخرى,فعلى سبيل المثال,مناقشة كتابة تقارير الاجتماعات ,فإنه يقول:'عند أخذ ملاحظة في اجتماع ما ينبغي أن يؤخذ الحذر لتمييز المتحدثون بدقة '(ريد1876:57). ينطبق هذا أيضاً على أسماء المتحدثين التي نصح ريد بانا تتطلب عناية خاصة(نفس المرجع:58). كما نصح أيضاً بأن المراسل ينبغي أن لا يسئ النظرة الأخلاقية لمن في صحيفته.

تبلغ صحف قليلة كلا الجانبين بطول واحد و بنزاهة معلومة.كما يجب أن يكون المراسل في قياس موجة بواسطة تعاطفات معروفة لدفتره اليومي باختيار المتحدثون ليخبروا عنه بشكل كامل(نفس المرجع58:)على كلٍ إيس لدى ريد شيئاً ليقوله عن أخلاقيات المناهج الأخبارية أو عن التدخل في الخصوصية .لكاتب آخر سابق أيضاً شيئاً قليلاً ليقوله عن مثل هذه القضايا مثل التدخل و وسائل الاستقامة للإبلاغ و التحرش.حيث حذر بندلتون عن مخاطر عدم الدقة مع أمثلة 'أخطاء الطرب الاستفزازي' مثل'***هيلين طروادة***' وصفت مثل***إيلين طروادة***'و كذلك الخطيب الذي إقتبس جملة ' أوه تعالي يا إلهة عادلة و حرة.وفي السماءأسمى يوفروسيني' فقط ليجدها في الصحافة مثل'أوه تعالي يا إلهة عادلة و حرة.و في السماء عرشت و جمدت ركبتها'(بندلتون4-1890:173). كما لم يقال شيئاً للمرة الثانية عن هذه القضايا مثل التدخل أو الوسائل المباشرة لكتابة التقرير. و هذا ليس بسبب أن القصص المغطاة بطريقة ما تعتبر أخلاقية أكثر في حد ذاتها .كما يسرد بيندلتون متوسط مذكرات أخبار اليوم مع هذه القصص مثل:حادثة بخار شاحنة في برادفورد و جريمة قتل الزوجة و إنفجار المنجم و كذلك لورد ساليسبري في نوتنغام و إعدام مزدوج في آرملي و أيضاً حريق مطحنة(بيندلتون1890:154).

مقارنة باليوم ربما يضئ على المشاهير,بينما هناك الكثير من القصص المدهشة و الإثارة في مسعى القراء و كذلك الأرباح هي تقنية قديمة مثل جمهور القراء.منذ أن فتح التعليم العالمي وسائل الإعلام على هوى الجماهير أصبح الإعلام يتابع القراء.كما أن الحديث عن عصور الصحافة الذهبية عندما فعل كل شئ بواسطة الكتاب و كانت الأخلاقيات هي الإعتبار الأول كان ذلك مجرد حديث.كما يقول ريموند سنودي في صحيفة زا قوود و زا باد و كذلك أن أكسيبتبل(1993:19):'عندما تنزل إلى أساسيات الصحافة المشكوك فيها-الجنس و العنف و الإثارة و الانحياز و كذلك عدم الدقة و التذوير فإنه ملفت للنظر كيف لم

يتغير شئ'.حيث يوضح هذا بقصة مأخوذة من القضية الأولى لصحيفة نيوز أوف زا ويرد في 1843خبر عن محاكمة إدوارد مورس عالم الكيمياء الذي سحب صبية قبل انتهاكها و إغراقها في قناة. حيث أن (***نيوز أوف زا ويرد***) لم تكن الصحيفة الأولى التي أدركت أن الجنس و العنف يبيعان الصحف. فمن خلال القرنين التاسع عشر و العشرين كثيراً ماعانت الصحافة من نفس الشكاوى لما هو فريسة اليوم.بما أن الكثير من الأشخاص تعلموا القراءة,فقد أصبحت الصحف شائعة أكثر فأكثر.كما حددت الإدعاءات المماثلة لسقوط المعايير و العصور الذهبية في 1930s.كما إهتم إتحاد الصحفيون الوطني خصوصاً بقضية مسؤولية حرية الصحافة.حيث أن المخططات لضرب (للتقلب على)ما صور كإنخفاض مستويات المعايير المتضمنة قانوناً لحماية الملكية المتعددة و التنظيم الجيد للقوى العاملة و كذلك الدفع الجيد للقوى العاملة و أيضاً بند الضمير و السماح للصحفيين بأن يصنعوا قرارات أخلاقية عن عملهم دون خوف من فقد وظيفتهم(الحملات التي يستمر فيها الاتحاد للمتابعة لهذا اليوم)(***مانسفيلد***1935).

كما شوهدت مجموعات كبيرة من الصحف أو'الصحافة الحاكية'كلعنة للصحافة الجيدة.على الرغم من الإدعاءات حول إنخفاض المعايير و الإثارة,فهناك من فشلوا في أن يروا الماضي كحبة ذهبية لجودة الصحافة و قد أشاروا إلى أن صحفيين القرن التاسع عشر كانوا ماهرون في الصحافة الصفراء(مانسفيلد1943:523).على كلٍ ,فقد كان مانسفيلد بأن الصحافة الإثارية أصبحت مؤخراً 'مستثمرة مع الأهمية الخبيثة'.

كما أصبح سؤال [الصحافة الإثارية] حاداً جداً في الآونة الأخيرة بأن منظمات الصحف قد أجبرت لتعطي إهتماماً جاداً على أرض الأمان فضلاً عن الأخلاق(نفس المرجع524)كان مجتمع الصحف أيضاً قلقاً حول المشكلة , حيث أدان حادثة واحدةبأنها 'مثال غير عادي و مؤسف للميل المنشأ بواسطة منافسة شديدة بين الصحف الشعبية'و مضى قائلاً بأنه من المستحيل أن تضع قانوناً للمراسلين و المصورين و بذلك كان العلاج الوحيد الممكن هو تحفيذ الشعور القوي الموجود بالفعل في الصناعة.(نفس المرجع6-525).حيث ينبغي أن لا تكون هناك دهشة حول أهمية الصحافة أثناء الجزء الأول من القرن.حتى نهاية1930sلم تنازع الصحافة بشأن قدرتها لجلب آخر الأخبار لقراءها,كما أنه في أثناء الحرب و بعدهافإن الراديو و من ثمَ التلفاز سمح لهما بالتطور بحرية.,كما شهدت الحرب

توقف تطور التلفازبينما أصبح الراديو مهماً جداً كوسيلة جلب الأخبار للناس أثناء فترة القلق الوطني الكبير. توجد العديد من التهديدات الخطيرة في:احتمالات الغزو؛المخاطر التي تتعرض لها القوات المقاتلة في الخارج,العديد منهم محبين من في المنازل و كذلك يوماً فيوم الضجر من المعيشة في ظل إقتصاد الحرب.كما أن تقنين الورق يعني أن الصحف كانت لا تستطيع أن تواصل نشر عدد كبير من الطبعات,في حين تمكن التزايد السريع لهيئة الإذاعة البريطانية أن يجلب للناس أخبار الحرب كما حدثت و متى حدثت.حيث أن سلطة الإذاعة بإعتبارها كوسيط تنبيه لا يمكن تجاوزه بواسطة الطبع,كذلك لم يكن مدهشاً أن بحلول نهاية الحرب كان العديد من الأسر يستخدمون الراديو كمصدر مهم للأخبار الفورية فضلاً عن الترفيه .حيث يضع هذا الصحافة تحت ضغط كبير.كما إعتاد الناشرون أن يتنافسوا مع بعضهم ليكونوا أول من تحصل على القصة. كذلك يحاولون استخدام هذه الطريقة لعودة النزاع ضد الراديو كما حكم على التلفاز لاحقاً بالفشل.على الرغم القيود المفروضة على الأوقات المبكرة التي قد يبثها التلفازإلاَ أن مرات طبعة الصحف الثابتة عنت أن الصحافة قد لا تتنافس مع النشرات المنتظمة و ومضات الأخبار. حيث أنه لزاماً على الصحافة أن تتحول من كونها وسيط تنبيه إلى وسيط عاكس .

كانت الصحف قريباً تحاول سبل أخرى لقبض إنتباه القراء.فبالنسبة لجودة الأوراق كان ذلك تحليلاً عميقاً للعناوين الرئيسة المدعومة من قبل الراديو.كما كان نظاماً ناجحاً لقراءها المتعلمين الذين أرادواأن يصلوا إلى معلومات حديثة و دقيقة و الذين تحمسوا لأن يكتشفوا خلفية كاملة.على كلً,فإن الأغلبية لم يرغبوا في أن يضيعوا الوقت و المجهود في تعلم الخلفية أو أنهم لم يهتموا بذلك.حيث أن الأوراق التي هدفت إلى هذا السوق الشامل تأخذ منهجاً مختلفاً .

كما كانت سلطة بيع الإشاعةو الدغدغة و كذلك الإثارةمحل تقدير دائماً حيثاعتادت على بيع الأوراق ,بينما أصبحت الآن التفاضل بين الأوراق الموجهة للشعب و الأوراق الموجهة للقضية قوية جداً .كما أنه من الصعب أن نخبر سواء كانت الإشاعة عن أفراد الأسرة المالكة و المشاهير تؤدي إلى ثقافة الشخصية الموجهة التي ازدهرت ُأثناء1950sو 1960s أو سواء نفذت هذه الثقافة و صنعت شعباً بدأته الصحف الشعبية. و في كلتا الحالتين ,فإنها تضمن أن الصحف أصبحت

أكثر شعبية من العديد من الذين تخوفوا من الصناعة أثناء هذا الانتقال الصعب ألى عصر إعلامي إلكتروني. و كذلك فإن فئات التداول لكلاً من الصحف الشعبية(و الأوراق الوردية)أثناء1940s و بالرغم من أنهم تراجعوا أثناء 1960s و

1970s,الركود المستمر إلى يومنا هذا, حيث أن اضمحلال التبادل كان أبطأ مما توقعه الكثيرينإلىحدٍ كبير.

صيغت العديد من القوانين الأولى للمارسة الأخلاقية في أميركا في بداية1920s بعدد قليل قدم في الفترة ما بين23-1921 ,حيث نشر نيلسون انترم كروفورد عدداً منها في هذا الكتاب,أخلاقيات الصحافة(1924) أحد الكتب الأولى التي نشرت في هذا الحقل, حيث أتت الدول الأوروبية بقوانين السلوك في 1920s و 1900s.

كما أتت الإشارات الأولى لقرار فعل شئ ما حول الأخلاقيات الصحفية في المملكة المتحدة في 1930s.حيث قرر اتحاد الصحفيون الوطني في مؤتمره السنوي في 1936 أن يقدم قانوناً للسلوك.كما كان الحديث عن هذا القانون لعامين من قبل عدد من المصادر.

في حين أنه شوهد هذا كقضية جدلية و كان العديد من أعضاء إتحاد الصحفيون الوطني معارضون لهذه الفكرة,كما أحسوا بأن القانون قد يقود إلى تحكم القضايا المهنية المعقودة مركزياً, كما ينبغي أن تكون الأخلاقيات قضية ضمير فردي(الصحفي ,مارش1939).وافقت الوثيقة النهائية على مؤتمر الاتحاد السنوي,حيث كانت عرض مختلط يصف ممارسات العمل للنوع المحدد بواسطة ريد في كتاب'كتابة تقرير الآداب'(9-103:1876) بجانب المخاوف الأخلاقية الخارجية للنوع الذي ينبغي أن تنظمه اليوم ليكون مناسباً لقانون السلوك.هناك ثلاثون بنداً ,تبدأ بدعوة عامة لعضولأن لا يفعل شيئاً سيئاً إلى سمعته أو إتحاده أو صحيفته أو مهنته أيضاً '. حيث انقسمت البنود إلى ثلاثة فصول:

-أولاً السلوك مع أعضاء الاتحاد الآخرون و الزملاء؛

- كذلك السلوك تجاه المخدم؛

-و أخيراً المعايير المهنية.

كما غطت مادة قانون المعايير المهنية قضايا من شأن الإعلام و كذلك الجمهور بشكل عام و المراسل في خمسة مواد, لتمييز مجالات الجمع العادل و النزيه لحقائق

الأخبار الصادقة و أيضاً حرية الصحافة لنشرها ,بجانب التعليق و النقد و تحذيرات الصحفيون لحماية المصادر السرية و أنه من الخطأ تزوير المعلومات,كما ذكِروا

بمخاطر التشهير,حيث ينبغي أن يكون هناك لعب عادل في كتابة تقرير قصص المحاكم كما أن البنود التي ستحدد على أنها بنود أخلاقية الآن هي:

9- حرية الجمع النزيه و كذلك نشر حقائق الأخبار و حقوق التعديل و النقد العادل هي مبادئ ينبغي أن يدافع عنها كل صحفي.

10ينبغي على الصحفي أن يدرك مسؤوليته جيداً تجاه أي شئ يرسله إلى صحيفته أو وكالته. كما ينبغي أن يحافظ على أسرار الإتحاد و الأسرار المهنية أيضاً و أن يحترم كل الثقة الضرورية فيما يختص بمصادر المعلومات و الوثائق الخاصة.كذلك ينبغي أن لا يزور المعلومات أو يشوه أو يسئ تمثيل الحقائق.

11- ينبغي على المراسلين والمصورين الصحفيين أن لا يفعلوا بشأن الحصول على الصور يمكن أن يسبب ألماً أو ذلاً للبرئ أو المفجوع أو يحزن الأشخاص بخلاف ذلك,كما ينبغي أن تكتسب الأخبار و الصور و كذلك التوثيقات بالطرق النزيهة فقط.

12- كذلك ينبغي على كل صحفي أن يضع في إعتباره مخاطر قوانين التشهير و أيضاً إزدراء المحكمة و حقوق الطبع.حيث من الضروري في إجراءات كتابة تقارير محكمة القانون أن يلاحظ و يمارس قانون اللعب العادل لكل الأطراف.

13- سواء كان للنشر أو القمع, يعتبر قبول الصحفي للرشوة من أخطر الجرائم المهنية (مانسفيلد1943:527).

كان ذلك كله عن الكيفية التي جمعت و استخدمت بها القصص.حيث أن البند الوحيد الذي نظر في تأثير عمل الصحفي على الناس هو طلب الصحفيون أن لا يفعلون شيئاً يسبب ألماً أو ذلاً للبرئ أو المفجوع أوماعدا ذلك محزناً للأشخاص.كما شوهد هذا في الآونةالأخيرة فقط بإعتباره قضية قلق: حيث تجاوزت كلاً من منظمات المالكون و أيضاً منظمات الصحفيين الحركات في 1937التي أدانت طرقجمع الأخبار التي سببت ضيق لأشخاص من القطاع الخاص.حيث وافق المجلس التنفيذي القومي لاتحاد الصحفيين الوطني على أن:ينبغي أن لا يؤذن للمراسلين بالتدخل في الحياة الخاصة لأشخاص معتبرون خاصون و كذلك أن لا يعتدوا على وظائف

الباحثون الرسمية أو الخاصة و أيضاً ينبغي أن يحجزوا نشاطاتهم للإبلاغ و العليق على الحقائق(نفس المرجع525).

على كلٍ, على الرغم من القلق بشأن الخصوصية إلم يوضع بنداً في قانون السلوك قضية ارتفعت مؤخراً بواسطة إجتماع لجنة قانون التشهير لعشرة سنوات.كما لم يذكر أيضاً في قانون إتحاد الصحفيون الوطني عن التعامل مع مجموعات الضعفاء المختلفة ,حيث أنها مسألة قلق إلى حد كبير لإتحاد الصحفيون الوطني الحديث و لجنة الشكاوى الصحفية .كما ترى لجنة الشكاوى الصحفية بصفة خاصة أن أحد أدوارها المهمة هو حماية الضعفاء(***لجنة الشكاوى الصحفية***2002:1).

أراد معهد الصحفيين و اتحاد نقابة العمال التنافسية في ذلك الحين أن يذهبا إلى أبعد من ذلك و التحرك داخل الصناعة و البرلمان لسجل الدولة للصحفيين.حيث يعني هذا أن أي شخص يسمي نفسه أونفسها صحفي يجب أن يكون مسجلاً و مؤهلاً بواسطة دبلوم.كما عارض اتحاد الصحفيون الوطني بشدة هذه الحركة عندما صيغت فاتورة البرلمان بواسطة معهد الصحفيون في مؤتمره لعام1937 على أن تعارض إنشاء الهيئة القانونية للصحافة.كما أن حركة المعارضة'أجريت وسط هتافات دون أن يسجل صوت واحد ضدها'(بوندوك150:1957).

شعر إتحاد الصحفيون الوطني أن الرخصة يجب أن تحدد الوصول الحر الواسع و التجريدي لأجهزة الإعلام.أنهت الحرب عنصر النقاش هذا و لم يكن الترخيص قضية في بريطانيا منذ ذلك الحين,على الرغممن أن إتحاد الصحفيون الوطني قد أجرى نقاشاً صرف النظر عن فكرة مؤتمره السنوي في 2005.بينما كانت بعض الدول الأوروبية ترخص الصحفيينفإنها شوهدت عامة في هذا البلد كتدخلاً سافراً مع حرية الصحافةإلم يعتبر الصحفيون عموماً في المملكة المتحدة بأن يكونوا

محترفون كما تكون الصحافة'ممارسة احتلال حق حرية التعبير المتحة لكل مواطن(روبرتسون3:1983).